نموذج أسترشادي

كلية التربية

قسم : التاريخ الفرقة : الرابعة المادة : تاريخ آسيا الحديث و المعاصر

امتحان الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥

==========

(أجب عن سؤال واحد فقط) مما يلي : -

١ــ أكتب ما تعرفة عن : -

أ ــ حرب الأفيون الأولي ١٨٣٩م ــ ١٨٤٣م .

ب ــ ثورة التايبنج ١٨٥٠ .

٢ ــ يرجع تاريخ الأتراك الذين سكنوا هضبة الأناضول إلي أوائل القرن السابع الهجري الموافق لأوائل القرن الثالث عشر الميلادي عندما هاجرت مجموعة من الأتراك وسط آسيا هربا من الفظائع التي أرتكبها جنكيزخان و أولاده ضد المسلمين هناك ... في ضوء ذلك وضح .

- **أصل الأتراك .**
- **سياسة كمال أتاتورك الداخلية .**
- **مبدأ تركيا للاتراك .**

٣ – أشرح بالتفصيل : -

- **تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية و ثورة ١٨٥٧ في الهند .**

مع أطيب الامنيات بالنجاح

الأجابة

أ – حرب الأفيون الأولي ١٨٣٩م – ١٨٤٣م .

حرب الأفيون الأولى (١٨٣٩-١٨٤٣م):

كانت العلاقات الإنجليزية الصينية متوترة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وفشلت عدة بعثات دبلوماسية إنجليزية في إقناع الحكومة الصينية بالسماح لها في التجارة وفي ذات الوقت اشتهى الإنجليز الشاي الصيني وتفاقم اشتهاء الصينيين للأفيون.

وعندما فقدت شركة الهند الشرقية عام ١٨٣٤م احتكارها للتجارة الصينية هرع التجار إلى التزاحم لتحقيق أرباح طائلة من تجارة الشاي والأفيون تحت دعوى أنها أعمال حرة ولكن ما سماه التجار الإنجليز أعمالاً حرة وصفته الحكومة الصينية بأنه تهرب وقرصنة، وما ظهر لهؤلاء الصينيين فرصاً مشروعة لتطبيق القانون، ارتآه التجار تدخلاً غير مشروع ونزوايٍ.

على أية حال فقد كان "لين تسو" الذي عينه الإمبراطور حاكماً على كانتون ومبعوثاً خاصاً للقضاء على تجارة الأفيون، قد تمكن من انتزاع كميات كبيرة من الأفيون من التجار الإنجليز بعض الأمريكيين وأحرقها علناً في ٣ يونية عام ١٨٣٩م، مما أثار الحكومة البريطانية فقر رت إرسال قواتها المحاربة الصينيين ومن بين هذه القوات البواخر الحربية.

والواقع أن حرب الأفيون (من ١٨٣٩-١٨٤٣م) كانت حرباً غير متكافئة وكانت هذه الحرب قد أثبتت أهمية البواخر في المغامرات الإمبريالية فقد تم للقوات البريطانية احتلال كانتون وشنغهاي وتسربت إلى داخل البلاد، حيث استطاعت أن تشل حركة التجارة الداخلية وتتغلب بأسلحتها الحديثة على القوات الصينية.

وعندما أصبحت القوات البريطانية على بعد تسعين ميلاً من العاصمة بكين أيقنت حكومة الإمبراطور الصينية أنه لا سبيل إلى التغلب على الغزاة وطردهم، فبدأت اتصالات للوص ول إلى اتفاق ينقذ الموقف، واضطرت إلى التوقيع على معاهدة غير عادلة هي معاهدة فانكنج عام ١٨٤٢م والبروتوكول الملحق بها عام ١٨٤٣م وكان أهم شروط هذه المعاهدة:

١ -تدفع الصين تعويضاً عما سبق أن صادرته وأحرقته.
٢ -يستولي البريطانيون على ميناء هونج كونج وهو الميناء الكبي ر الذي اتخذه الإنجليز قاعدة للتدخل العسكري والسياسي والاقتصادي، وقد تحولت هونج كونج إلى مستعمرة بريطانية.
٣ -كان على الصين أن تسمح باستخدام خمسة موانئ صينية للتجارة البريطانية واستيطان التجار الإنجليز، وقد كان ذلك مقدمة التسلل الأجنبي إلى بلاد الصين.
٤ -استثناء الرعايا البريطانيين من تطبيق القوانين الصينية ومعاملتهم بموجب قوانين بلادهم (بريطانيا) على الأراضي الصينية.
٥ -معاملة بريطانيا طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
٦ -إرغام حكومة الصين على ألا تتقاضى على البضائع الإنجليزية رسم استيراد أكثر من ٥% وذلك أدى في النهاية إلى إعاقة نمو الصناعة المحلية في الصين.

ولقد نصت المعاهدة أيضاً على أنه إذا منحت الصين أي امتياز لدولة أخرى وجب أن تتمتع إنجلترا بنفس الامتياز.

كانت معاهدة نانكنج أول خطوة نحو فرض الامتيازات الأجنبية على الصين إذ ما كادت تعلن شروط تلك المعاهدة حتى تكالب ت الدول الاستعمارية الأخرى على الطمع في مثل تلك الامتيازات التي أعطيت لبريطانيا.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي فكرت في استغلال الموقف لاكتساب حقوق في الصين، فقرر رئيسها إرسال مبعوث إلى الصين ليقوم بمفاوضة الحكومة هناك لعقد معاهدة بين أمريكا والصين.

وفي فبراير عام ١٨٤٤م وصل المبعوث الأمريكي إلى ميناء ماكاو على سفينة أمريكية مسلحة تتبعها سفينتان حربيتان، وكان عليه أن يبين لأول الأمر في الصين في حزم وجهة نظر الولايات المتحدة ويوضح لهم الفرق بين الأمريكيين والإنجليز في النوايا والأهدا ف فالولايات المتحدة دولة ليست استعمارية، ولا تتم بالتوسع نحو الشرق الأقصى، وأنه لا مجال للشك أو الارتياب في نوايا الأمريكيين، ولا سيما أنهم لا يرغبون في تشجيع تجارة الأفيون ولا في حماية المهربين، وكل ما يهدفون إليه أن يفتحوا أبواب التجارة مع الصين، وإنشاء علاقات قوية معها على قدم المساواة.

ولقد طلب المبعوث الأمريكي أن يسمح له بالتوجه إلى بكين لمقابلة الإمبراطور الصيني، لإقناعة بوجهة النظر الأمريكية، ولكن المسئولين رأوا أنه من الأسلم التسليم بالأمر الواقع وقرروا الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة بين الصين والولايات المتحدة.

وتم الاتفاق على عقد معاهدة سميت بمعاهدة وانج – هيا في ٣ يولية ١٨٤٤م، وكانت غالبية شروطها مماثلة لشروط معاهدة نانكنج التي عقدت مع بريطانيا ولكنها كانت أكثر وضوحاً ودقة.

فقد أصبح للولايات المتحدة بمقتضى معاهدة وانج – هيا الحق في التجارة في الموانئ الخمسة وهي (كانتون وشنغهاي وآموي وفونشهو وفبنجها).

كما أصبح للولايات المتحدة الحق في تعيين القناصل وأنه إذا وصلت بضائع إلى ميناء من موانئ الصين ودفع أية رسوم أخرى إذا ذهبت إلى ميناء آخر بحيث لايتكرر دفع رسوم الجمرك كما كان يحدث سابقاً.

ونصت المعاه دة أيضاً على السماح للأمريكيين بالاستيطان في تلك الموانئ الخمس وأن يسمح لهم باستخدام مدرسين صينيين لتدريس اللغة الصينية لمن يودوا من الرعايا الأمريكان وهو أمر لم تكن حكومة الصين تسمح به للأجانب.

ولقد أصبحت معاهدة وانج – هيا بين الصين والولايات المتحدة نموذ جاً لمعاهدات تالية اضطرت الصين إلى التوقيع عليها مع دول غربية أخرى.

ففي أكتوبر عام ١٨٤٤م حصلت فرنسا على معاهدة مماثلة ولكنها امتازت بإضافة بند خاص يعطي الحق للبعثات التنصيرية الكاثوليكية بالعمل في الصين وكانت فرنسا تتدعي دائماً لنفسها الحق في حماية الكنيسة في جميع أنحاء العالم.

والواقع أن البعثات التنصيرية كان لها دوراً كبيراً في تمهيد الطريق للدول التي ينتمون إليها لنشر نفوذها في الصين فقد كانت هناك بعثات بروتستانتية إنجليزية وأمريكية تعمل في كانشون وما جاورها منذ بداية القرن التاسع عشر ولكن الحكومة الدسيس ة كانت تحدد إقامتهم ولا تسمح لهم بالتوعية داخل البلاد.

كان الدور الذي قامت به تلك البعثات الكنسية أثناء الضغط الأوروبي على الصين هو دورهم في التوسط في عقد تلك المعاهدات بين ممثلي بلادهم وبين حكومة الصين مثل المعاهدات التي سبق ذكرها، وذلك لمعرفتهم بلغة البلا د وتقاليدها ثم قيامهم بالترجمة، وكان بعضهم بمثابة مستشارين ساهموا في المفاوضات التي جرت بين وفد بلادهم وحكومة الصين.

ولقد تبع فرنسا في المطالبة بالمساواة في حقوق الأجانب في الصين كل من بلجيكا ١٨٤٥م والسويد والنرويج ١٨٤٧م، وبذلك بدأ التسلل إلى الصين بموجب هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها على كره منها نتيجة لضعفها وقوة تسليح الأجانب.

ولقد ظل أهل الصين الذين أجبروا على التعامل مع هؤلاء الأجانب محتفظين بشعور الكراهية والازدراء نحوهم ولا يعترفون بتميزهم عنهم بل على العكس كانوا لا يزالون محتفظين بفكرتهم القديمة عنهم بأنهم قوم متبربرون يجب احتقارهم أو على الأقل تجاهلهم وأنه من الواجب أن تعمل الصين على طردهم من الأراضي الصينية.

كانت كانتون مركزاً للاحتكاك بين الصين والأجانب لأن أهلها كانوا يلمسون بأنفسهم مبلغ الإجحاف الذي فرض عليهم بتلك الشروط المهينة لكرامة الشعب الصيني.

كانت الحكومة نفسها لا تعارض هذا الشعور العدائي ضد الأجانب وفي حالات كثيرة كانت تتخذ من شعور الرأي العام ذريعة برفض الإذعان لشروط المعاهدات مثل فتح مدنهم للتجارة الخارجية الأجنبية.

وفي الوقت نفسه كان الأجانب يسيئون في استعمال حقوقهم حتى تجاوزو ا روح المعاهدات، فقد واصلوا استغلال تجارة الأفيون حتى تضاعفت ثلاث مرات في خمسة عشر سنة، وعمد مهربوا الأفيون وقراصنة البحر إلى استخدام أعلام أجنبية لحماية عملياتهم غير المشروعة وعلى الأخص الأعلام الإنجليزية.

ب – ثورة التايبنج ١٨٥٠ .

ثورة التايبنج (١٨٥٠م)

أسباب الثورة:

أدت المعاهدات الجائرة والقاسية والظالمة التي فرضت على بكين بعد هزيمة الصين في حربي الأفيون الأولى والثانية إلى فرض مبدأ امتيازات الأجانب، وكانت تلك المعاهدات تتضمن حرية البعثات التنصيرية في نشر الدين المسيحي بكل أنحاء الصين وحمايتهم هم وأتباعهم، كما أن المبعوثين السياسيين للدول الموقعة على المعاهدة صرح لهم بفتح قنصليات والإقامة الدائمة في بكين، ومن ثم فإنه بمقتضى تلك المعاهدات أصبح بلاط بكين عرضة للضغط اليومي للدبلوماسيين الأجانب.

كان ابرز مظاهر تاريخ الصين بعد عام ١٨٦٠م هو خضوعها لممثلي الدول الأجنبية الذين فرضوا أنفسهم على الصين بالقوة، وكان هؤلاء الممثلون يطالبون في ظل المعاهدات بالحقوق والامتيازات والإكراميات والأسبقيات المكتسبة، وأصبح هؤلاء الأجانب دولة داخل الدولة يسيطرون على كل ناحية من نواحي الحياة في الصين.

لقد أدت المعاهدات الجائزة واقتسام مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية إلى انتهاك سيادة الصين واستقلالها الإقليمي وبدأت الصين تفقد استقلالها السياسي.

ولقد فتكت حربي الأفيون ومعاهداتها بالاقتصاد الصيني والاستقلال السياسي للصين وحطمت نظريات كونفوشيوس التي ظل المجتمع متمسكاً بها على مر العصور، فقد كان الصينيون

يعتقدون أن حفاظهم على تراث كونفوشيوس وتمسكهم بالعزلة السياسية هي التي ستجعلهم محتفظين بسيادة البلاد ولكن عندما جاءت حرب الأفيون تحطمت معظم النظريات السياسية على أيدي الأجانب وتحول المجتمع إلى شبه مستعمرة من قبل الأجانب، عندما نشطت الدول الأوروبية واليابان في تحقيق الامتيازات لها في موانى ومدن الصين حيث كانوا يعملون في مجال التجارة والأعمال المالية تحت مظلة المعاهدات والقوة المسلحة التي كانت تنتقص من سيادة الصين واستقلالها.

ومما لا شك فيه أن معاملة الأوروبيين لأهل الصين بشكل متعال يتسم بالغرور والكبرياء وبشكل يدعو للاشمئزاز هو الذي دفع الصينيين للوقوف ضدهم في ثورة التايبنج، وخصوصاً عندما كانوا يسمون عمال الصين بالخنازير وكانوا يستغلونهم للعمل في المزارع والمناجم والمستوطنات نقلهم إلى أوروبا وبيعهم في أسواق النخاسة في أوروبا.

والشيء الملاحظ أن تاريخ الصين بعد حرب الأفيون الثانية عبارة عن محاولات لنهب موارد الصين، فلم تقتنع الدول الاستعمارية بالامتيازات التي حصلت عليها، بل تطلعت للحصول على المزيد، وعلى هذا فقد انتشرت الاضطرابات الداخلية في معظم الأنحاء . وكان هذا دليلاً على عجز حكومة تشينج أمام الدول الاستعمارية لسنوات.

والواقع أنه بعد هزيمة الصين في حرب الأفيون الأولى، ومن أجل دفع التعويضات التي فرضت على الصين في معاهدة نانكنج، قامت حكومة تشينج بفرض أعباء ثقيلة على الشعب الصيني، وقد أدى الفقر والإفلاس بالفلاحين إلى ا لمقاومة وعانى الشعب معاناة قاسية من الإقطاع والاستعمار فقامت ثورة التايبنج لمحاولة انقضاء على الفساد.

لقد أدت معاهدة نانكتج القاسية وتركز الأرض الصالحة للزراعة في مناطق محدودة وزيادة أثمانها زيادة مفاجئة أدى ذلك إلى الشكاوى المتزايدة من صغار الملاك وانتشا ر موجه التذمر الأمر الذي تمخض عنه ظهور ثورة التايبنج.

انتشرت روح السخط وتفشت بين طبقة الزراع ضد الجهاز الحكومي الفاسد، فبعض المناطق المجاورة لكانتون قد عمتها الاضطرابات بسبب إدخال غزل القطن المستورد بدلاً من الغزو المحلي مما حرم نساء هذه المناطق من مورد هام لكسب العيش.

راح ثوار التايبنج ينادون بقتل الأجانب، وفي عام ١٨٥١م أعلن هونج هسيو تشيوان الذي اعتنق المسيحية عقب حدوث مجاعة عام ١٨٤٩م رسمياً تأسيس إمبراطورية التايبنج في إقليم كوانجي.

ولقد قام الفلاحون بإنشاء مجموعات من الميليشيات، ولما كان الثوار ينتمو ن إلى جمعيات سرية على رأسها جمعية عباد الله بقيادة هونج فإنهم تميزوا بتعصبهم الديني، فتركوا منازلهم هم وأسرهم وأحرقوا هذه المنازل وبذلك قضوا على كل أمل في العودة إليها متبعين زعيمهم هونج، واستطاع الثوار أن يحققوا نجاحات سريعة، فاستولوا على المدن الثلاث الر ئيسية لمقاطعة نهر البانجستي وزاد هذا النجاح من شعبية ثوار التايبنج وسقطت ناكنج في مارس ١٨٥٣م ونقلت إليها العاصمة.

وحاولت مملكة التايبنج التوسع شمالاً وغرباً لتوحيد الصين تحت رايتها فأرسلت حملتان أحداهما للشمال للاستيلاء على بكين والأخرى للغرب لتحرير بقية المدن على نهر البانجستي واستطاعوا الوصول إلى تيان تسن مدخل العاصمة بكين، إلا أنه أثناء ذلك تمكن الإقطاعيون من تكوين قنوات خاصة لمساعدة جيش تشنج المحاصر في تيان تسن وتمكنت القوات من الصمود أمام قوات التايبنج.

والواقع أنه في أثناء ثورة التايبنج، كانت مقادير الصين في يد امرأة جاهلة فاسدة الأخلاق والضمير هي الإمبراطورة الأرملة "تزوهسي" والتي كان يطلق عليها "البوذا العجوز " وقد ظلت هذه المرأة تحكم الصين حتى عام ١٩٠٨م، حكماً مستبداً– لا ينازعه منازع، وكانت تزوهسي امرأة متغطرسة وذات شخصية مسيطرة ومتآمرة من الدرجة الأولى، فقد كانت ذات قدرة عجيبة على القيام بمؤامرات البلاط بالإضافة إلى إنعدام ضميرها ولم يكن ثمة شيء يحد من تصرفاتها.

كانت أولى المشكلات التي وجب على البوذا العجوز أن تعالجها هي ثورة التايبنج التي اتصفت بالتعصب الديني المسيحي والتعصب القومي المعتاد لأسرة المانشو.

ولقد استطاعت الإمبراطورة باستخدام المؤامرات والدسائس الضرب على أيدي الثوار والانفصاليين في محاولة منها لإعادة توحيد البلاد والقضاء على المحاولات الانفصالية، اعتماداً على بعض الرجال الأقوياء الذين نجحوا في القضاء على عصيان التايبنج، خاصة وأن الوض ع العسكري للثوار في عام ١٨٦٢م كان في غير صالح الثوار، فقد سهل تدخل الأجانب مع قوات تشنج الفرصة لسحق الثورة وتوالت الهزائم لثوار التايبنج أدى الجهد والتوتر إلى انحطاط صحة الزعيم هونج وانتحر يائساً من النصر في يونية ١٨٦٤م وأخيراً سقطت نانكنج عاصمة الثوار.

كان الحساب الختامي لثورة التايبنج تلك الثورة التي استمرت أربعة عشر عاماً هو قتل عشرون مليون نسمة، بالإضافة إلى الصدمة والنكسة التي أصابت العلوم التقليدية في وادي نهر اليانجستي مركز الحياة الثقافية للصين، وذلك لأن الثوار دمروا ثلاث مكتبات امبراطورية بما حوت

من كنوز لا آخر لها فضلاً عن مجموعات عديدة أخرى أبادوها اندفاعاً وراء تعصبهم لمسيحيتهم المنحرفة.

وكذلك تم تدمير مراكز كثيرة للتعليم القديم وهي الجامعات المعروفة، ودمروا أيضاً أشياء أخرى باعتبارها رموزاً للوثنية ومنها آثار لا يمكن تقدير قيمتها الفنية الفائقة.

٢ – يرجع تاريخ الأتراك الذين سكنوا هضبة الأناضول إلي أوائل القرن السابع الهجري الموافق لأوائل القرن الثالث عشر الميلادي عندما هاجرت مجموعة من الأتراك وسط آسيا هربا من الفظائع التي أرتكبها جنكيزخان و أولاده ضد المسلمين هناك ... في ضوء ذلك وضح .

- **أصل الأتراك .**
- **سياسة كمال أتاتورك الداخلية .**
- **مبدأ تركيا للاتراك .**

يعود أصل الأتراك سكان تركيا – شبه جزيرة آسيا الصغرى– إلى السلاجقة الذين ينتمون إلى "الغز" الذين كان موطنهم يمتد من حدود الصين حتى شواطئ بحر الخزر (قزوين) وكانوا على اتصال مستمر ببلاد ما وراء النهر خاصة مناطق التركستان الشرقية.

ويرجع تاريخ الأتراك الذين سكنوا هضبة الأناضول إلى أوائل القرن السابع الهجري الموافق لأوائل القرن الثالث عشر الميلادي عندما هاجرت مجموعة من أتراك وسط آسيا هرباً من الفظائع التي ارتكبها جنكيز خان وأولاده ضد المسلمين هناك، وهذه المجموعة سارت حتى وصلت إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى، بزعامة "أرطغرل" الذي انضم إلى أحد فريق، من سكان الأناضول يتقاتلان، وعندما انتصر الفريق الذي نصره أرطغرل ورجاله منحهم السلطان السلجوقي المنتصر– وكان سلطاناً على قونيه – أرضاً خصبة متسعة تقع على الضفة ا ليسرى لنهر سقاريا وسفوح جبال أرمينيا وهضابها على حدود الإمبراطورية البيزنطية، ثم نصبه أميراً على مقاطعة "إسكي شهر".

العثمانيون:

وترجع تسمية الإمارة التركية هذه باسم إمارة عثمان أو الإمارة العثمانية إلى عثمان بن أرطغرل الذي يرجع تاريخ ميلاده على عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، ومن الصدف أن يكون مولد عثمان في نفس السنة التي غزا فيها المغول بقيادة هولاكو بغداد عاصمة الخلافة العباسية وفي عام ٦٩٩هـ/١٣٠٠م نجح عثمان في صد هجوم المغول على آسيا الصغرى خاصة بعد أن هرب من وجههم آخر سلاطين السلاجقة حيث قتل في بلاط امبراطور الد ولة البيزنطية، ومن ثم بسط عثمان سلطانه على الإمارات التركية الأخرى في آسيا الصغرى، وضرب السكة باسمه وجعل الدعاء في الخطبة له واستمر في التوسع على حساب الدولة البيزنطية حتى بلغ شواطئ البحر الأسود وبحر مرمرة، وفتح له ابنه أورخان مدينة بروسة فاتخذها عاصمة له وتوفى بها عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م.

وتوالى على حكم الدولة العثمانية سلاطين عظام لمدة قرنين ونصف تقريباً أمثال أورخان بن عثمان الذي أنشأ فرق الانكشارية للمساعدة في محاربة جيوش الإمبراطورية البيزنطية، والذي نزلت قوات دولته لأول مرة في الأراضي الأوروبية واستولت على تراقيا ومات عام ٧٦١هـ/١٣٥٩م.

ومراد الأول بن أورخان الذي دخلت قواته مدينة أدرنة – واستولت عليها من أيدي القوات البيزنطية وأصبحت هذه المدينة عاصمة للدولة العثمانية ابتداء من عام ٧٦٨هـ/١٣٦٦م، إلى جانب الاستيلاء على مقدونيا وسالونيك ومدينة صوفيا حاضرة الصرب وب لغاريا كما استولى مراد الأول على كل الإمارات الباقية والتي قامت على أنقاض الأتراك السلاجقة في آسيا الصغرى ومنها أنقرة وقونية وقرمان وقرمه سي.

وعندما قتل مراد الأول غدراً على يد أمير صربي خلفه ابنه بايزيد الأول عام ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، الذي هزم تحالف الصليبيين من الألمان والفرنسيين والروس بقيادة ملك المجر سيجسموند، ذلك التحالف الذي تشكل بهدف طرد العثمانيين المسلمين، كما أن تيمورلنك بدأ الإغارة على أطراف الدولة في الأناضول واستولى على بعض بلادها حتى وفاة بايزيد الأول عام ١٤٠٣م.

وبوفاة بايزيد الأول خلفه ابنه محمد الأ ول الذي قضى عشر سنوات يقضي على الفتن الداخلية سواء تلك التي حدثت بين إخوته للوصول إلى الحكم أو الدراويش أدعياء التصوف حيث ارتقى الحكم في عام ٨١٦هـ/١٤١٣م وإن لقي بعض الهزائم في بحر إيجه على يد أسطول البندقية أو أمام صلابة أهل المجر، وقد توفى عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م.

وخلفه مراد الثاني الذي قضى مدة حكمه في القضاء على ثورة القرمانيين بآسيا الصغرى، وفي محاربة أمراء الصرب والبشناق والألفلاق والمجر بزعامة القائد المجري الشهير "هونياد" تلك الحرب التي انتهت عام ١٤٤٨م بخضوع الصرب كلها للسلطان العثماني، كما حارب مراد الثاني

الألبان بزعامة قائدهم اسكندر بك الذي ظل يقاتل العثمانيين في عهد كل من مراد الثاني ومحمد الثاني.

وكان محمد الثاني المشهور باسم الفاتح قد خلف أبوه مراد الثاني الذي مات ودفن بأدرنة عام ١٤٥١م، وقد انصرف إلى القضاء على فتنة القرمانيين بآسيا الصغرى التي لم تكن قد خمدت نهائياً في عهد مراد الثاني، كما أنه عزم على فتح القسطنطينية ليتخلص من مؤامرات الإمبراطور البيزنطي، وقد استطاعت الجيوش العثمانية دخول المدينة من فتحة بالسور وتحولت كنيسة أيا صوفيا إلى مسجد، وأطلق عليها اسم "إسلام بول " أي مدينة الإسلام ورفع عليها الع لم التركي ذو الهلال. كما نجح محمد الثاني في إخضاع بلاد المورة وبلاد الصرب وألبانيا، ما سلمت له كل جزر الأرخبيل اليوناني واهتم بأعمال العمران والعلم والفن حتى توفى عام ١٤٨١م.

وبعد وفاة محمد الثاني خلفه ابنه بايزيد الثاني، وكانت أهم الأحداث في عهده تأزم الع لاقات بينه وبين سلاطين المماليك في مصر والشام بسبب التجاء "جم" أخ بايزيد الثاني إلى مصر، وقيام الأسطول العثماني بقيادة "كمال ريس " بنجدة مسلمي غرناطة الفارين بدينهم من ملاحقة الأسبان الكاثوليك المتعصبين والدخول في حرب مع أساطيل البندقية وأسبانيا والبابوية.

وفي أوائل القرن السادس عشر الميلادي قفز سليم بن بايزيد إلى الحكم بعد أن خلع والده من عرش السلطنة العثمانية، وكانت أهم أحداث عهده ما يلي:

١ -تعقب معتنقي المذهب الشيعي في أملاك الدولة الشرقية وقضى عليهم.
٢ -تخلص من منافسية على الحكم: إخوته وأمراء الأسرة.
٣ -شن حرب ضد الشاه إسماعيل الصفوي شاه فارس الشيعي عام ١٥١٤م وهزيمة الأخير في موقعة "جالديران" وهربه أمام تقدم سليم الأول إلى العاصمة الفارسية تبريز، ثم العودة إلى استانبول.
٤ -شن حرب ضد سلطنة المماليك بالاستيلاء على الشام عام ١٥١٦م ومقتل قنصوه الغوري سلطان المماليك في م رج دابق قرب حلب، ثم التقدم إلى مصر والاستيلاء عليها عام ١٥١٧م، وشنق السلطان طومان باي.

وبعد وفاة سليم الأول خلفه في السلطنة ابنه سليمان عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م، وقد شهدت الدولة في عهده عدة أحداث أهمها الاستيلاء على جزيرة رودس وطرد محتليها فرسان القديس يوحنا، واقتح ام مدينة بلغراد عاصمة الصرب والاستيلاء على مدينة فينا عاصمة النمسا بعد أن هزم النمساويين عام ١٥٢٩م، ولكنه فشل . إلى جانب تأييد عمليات الجهاد البحري الإسلامي ضد

الأسبان وفرسان القديس يوحنا في الحوض الغربي للبحر المتوسط بقيادة بابا عروج وخير الدين باباروسا وسنان باشا وطرغود باشا وغيرهم، بالإضافة إلى إرسال سفن حربية عثمانية لمساعدة مسلمي الهند ضد البرتغاليين. ما يرجع الفضل إلى سليمان في وضع نظام حكم للدولة بتقسيمها إلى ولايات، ومن ثم عرف بالقانوني أو المشرع.

وتوفى سلميان القانوني في ٥ أغسطس عام ١٥٦٦م أثناء معاركه مع المجريين فخلفه ابنه سليم الثاني الذي تم في عهده الاستيلاء على جزيرة قبرص بعد هزيمة أساطيل أسبانيا والبندقية والبابوية، وإن اتسم عهده بالضعف حتى ترك لليهود فرصة التحكم في الأمور الاقتصادية.

وجاء بعد سليم الثاني ابنه مراد الثالث الذي رغم استمرار مظاهر ضعف الحكم في عهده إلا أن الجيش العثماني حقق انتصارات على الفرس بعد اختراق القوقاز والاستيلاء على تفليس، مما اضطر الشاه عباس الكبير إلى التنازل للعثمانيين عن أذربيجان والكرج والكف عن مهاجمة الخلفاء الراشدين الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان في بلاده.

وخلف مراد الثاني سلاطين ضعاف لم يسجل لهم التاريخ أحداثاً مهمة مثل محمد الثالث، وأحمد الأول، وعثمان الثاني، ومصطفى الأول.

ثم تولى الأمر السلطان مراد الرابع الذي قضى على ثورة الجند الإنكشارية واسترد بغداد من الفرس وقضى على ثورة الأمير فخر الدين المعني الدرزي بلبنان وتو فى عام ١٦٤٠م، وبعده عاشت الدولة عصراً من الهزائم بسبب ضعف السلاطين أمثال إبراهيم، ومحمد الرابع، وسليمان الثاني، ومصطفى الثاني. وقد هيأ الله لسلاطين آل عثمان الضعاف هؤلاء أسرة ألبانية عرف رجالها بالكفاية والحزم والذكاء هي أسرة كوبريلي "التي تولت زمام الأمور في استانبول في منصب الصدارة العظمى لمدة ٥٠ سنة من عام ١٦٤٠م إلى عام ١٦٩١م، وقد استطاع أفراد هذه الأسرة الحفاظ على كثير من مكاسب الدولة في حروب متصلة مع فارس ومع الدول الأوروبية.

وبظهور السلطان مصطفى الثالث عام ١١٧١هـ/١٧٥٧م يستمر الصراع العثماني مع روسيا وفارس وفيه خسر الأتراك العثمانيون كثيراً من ممتلكاتهم في أوروبا لصالح روسيا – مثل القرم – وإقرار الامتيازات الأجنبية للروس في الدولة العثمانية واستمر هذا الوضع في عهد السلطان عبد الحميد الأول الذي حدثت في عهده عقد معاهدة "كجوك قينارجه" بين الدولة وروسيا بعد هزيمة العثمانيين، وذلك عام ١٧٧٤م.

وقد بدأ عصر الإصلاح في الدولة العثمانية المعروفة باسم التنظيمات وبدأ الأخذ بهذه التنظيمات في عهد السلطان سليم الثالث وفي عهد السلطان محمود الثاني الذي خلف سليم الثالث الذي قضى على ثورة الانكشارية، واستقلت في عهده كل من صربيا واليونان، ورغب محمد علي الاستقلال بمصر بعد تدمير الأسطولين المصري والعثماني في حرب المورة عام ١٨٢٧م، وحدثت في عهده ما عرفت باسم حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا.

وفي عهد السلطان عبد العزيز عام ١٨٦١م استقلت رومانيا عن الدولة وحصل إسماعيل باشا حاكم مصر على لقب خديوي وبعض الامتيازات التي ميزته عن بقية باشوات الدولة.

وعندما تولى الحكم السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦م كلف وزيره مدحت باشا بإعداد دستور لحكم البلاد ولكنه ما لبث أن عزل الوزير وألغى الدستور، كما فقدت الدولة في عهده أراضي كثيرة من البلقا ن والقوقاز، وبدأ الغزو الاستعماري لأملاك الدولة فاحتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١م بعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠م واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م، وحتى حدثت ثورة حزب تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م وأرغموا السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة الدستور، ثم ما لبث أن عزل عام ١٩٠٩م.

تم اختيار السلطان محمد رشا الخامس خلفاً للسلطان عبد الحميد الثاني، وفي عهده ثارت شعوب البلقان ضد الدولة من جديد حيث لحقت هزائم بالدولة لولا وقوف قادة تركيا الفتاة أمثال أنور باشا ومصطفى كمال، كما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جا نب ألمانيا والنمسا حيث خرجت منهزمة لتفقد بقية ممتلكاتها في المشرق العربي إلى جانب فقدها لولاية طرابلس الغرب بموجب معاهدة لوزان عام ١٩١٢م.

وبعد الحرب العالمية الأولى تولى السلطان محمد وحيد الدين مقاليد الأمور في الدولة العثمانية خلفاً للسلطان محمد رشاد وفي عهده خاض قادة تركيا الفتاة النضال ضد غزاة بلادهم الفرنسيين والروس وإيطاليا، وذلك بين عامي ١٩٢٠م و١٩٢٣م، حيث استطاعوا انتزاع أراضيهم واعتراف الجميع بذلك في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م حيث تم جلاء اليونان والحلفاء عن استانبول وتراقيا الشرقية، وألغيت الامتيازات الأ جنبية التي كان يتمتع بها الأجانب . وفي مارس ١٩٢٤م اتخذت الجمعية الوطنية التركية قراراً بإلغاء الخلافة وإخراج السلطان عبد المجيد خان آخر الخلفاء من البلاد، وقد أثار إلغاء الخلافة الإسلامية موجة من السخط والغضب في البلاد الإسلامية، كما ثار الأكراد بأراضي تركيا الشرقية ولكن قضى على ثورتهم.

ويذكر البعض أن الضعف حل بالدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي عندما بدأ الغزو الأوروبي الاستعماري لممتلكات الدولة في أفريقيا وآسيا أي في الوقت الذي أطلق فيه الكتاب الأوروبيون صفة "رجل أوروبا المريض" على الدولة العثمانية.

ويذكر البعض الآن أن الدولة العثمانية ظهر ضعفها واضحاً في القرن الثامن عشر الميلادي عندما بدأت تظهر حركات استقلالية في ولايات الدولة في البلقان وفي الأقطار العربية، مثل حركة علي بك الكبير في مصر وحركة ظاهر العمر في فلسطين وحكم المماليك في العراق، وحكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (ولاية طرابلس الغرب العثمانية)، وحكم الأسرة الحسينية في تونس وهكذا.

والواقع أن الضعف حل بالدولة العثمانية اعتباراً من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي وخاصة بعد وفاة السلطان سليمان المشرع عام ٩٧٤هـ الموافق لعام ١٥٦٦م حيث بدأ عصر الضعف والتفكك والمنافسات الداخلية التي ساهمت في ضعف الدولة العثمانية وتدهور الأوضاع فيها حتى أصبحت مستهدفة لأعدائها في الداخل والخارج وأصبحت في موقف الدفاع بعد أن كانت في موقف الهجوم.

فقد تفشت في الإدارة مظاهر الفساد وعدم الانضباط، وقادة الجيش ال عثماني يشتركون في حياكة المؤامرات الداخلية وتنصيب سلطان وعزل آخر، بعد أن كان الجيش هو الذي فتح أقطار أوروبية تحت راية الجهاد الإسلامي . وبعد أن كان العامل الديني هو المحرك الأول للفتوحات العثمانية في أوروبا لم يعد كما كان حيث أصبح رجال الدولة من سادة وضباط مهتمون بجمع المال والسعي على المناصب والملذات، وأصبح النفوذ السلطاني في أيدي نساء القصر، زادت أطماع الدول الأجنبية في أملاك الدولة.

كما أن بعض السلاطين العثمانيين قاموا بقتل إخوانهم ومنافسيهم على العرش وازدياد سلطة القادة العسكريين، والقضاء على محاولات الإ صلاح التي حاول أن يقوم بها بعض السلاطين، ففي عام ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م قتل السلطان وزيره الصدر الأعظم، وشهد عام ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م إعدام السلطان إبراهيم وتولية ابنه الصغير محمد الرابع . وخلال الثماني سنوات التالية عانت الدولة من تمرد فرق الانكشارية والسباهته.

ونتيجة للأمو ر الداخلية السيئة في الدولة العثمانية تمكن أهل مدينة البندقية الإيطالية من التحكم في شواطئ البحر المتوسط. وحاصروا المضايق وساحل بحر إيجة ومواني شبه جزيرة المورة استطاعوا هزيمة الأسطول العثماني واستولوا على بعض جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط مثل

"كريت " و"تينِدوس " و"ليمنوس " وهددوا خطوط الملاحة الموصلة بين موانى الدولة العثمانية وبين مصر.

كما كان من نتيجة الضعف الذي حل بالدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر حدوث ثورة أمير ترسلفانيا "راكوزي" ضد السلطان العثماني عام ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م. وثورة حسن أباظة في سوريا والأناضول ضد السلطان العثماني عام ١٠٦٨هـ/١٦٥٨م، وإذا كانت الدولة قد استطاعت بفضل الله ثم بفضل الصدر الأعظم محمد كوبريللي القضاء على هذه الثورات وغيرها إلى حين، فإن الأمور لم تستقر تماماً للسلطنة العثمانية.

ومع ذلك فلا يمكن إنكار الدور الحضاري للدولة العثمانية، وكانت اللغة العربية سواء قبل الفتح العثماني للبلاد العربية أو بعده هي لغة الثقافة والأدب عند العثمانيين كتبوا بها كل شيء من كتب الفقه أو الفتاوى أو الدين اصطلاحات العلوم العثمانية كانت كلها عربية، كما كتبوا بها التراجم مثل الشقائق النعمانية لطا شكيري زاده وكتبوا بها التاريخ مثل جامع الدول لمنجم باش أحمد دده، وتاريخ: العيلم الزاخر في علوم الأوائل والأواخر للعالم التركي جنابي، وكتبوا بها المقامات مثل مقامات عيدي.

تركيا المعاصرة:

انهزمت الدولة العثمانية أمام إتحاد الشعوب البلقانية، وفقدت طرابلس الغرب (ليبيا) قبيل قيام الحرب العالمية الأولى مباشرة . فكان من المنطقي والحالة هذه، أن تبقى الدولة بعيدة عن تلك الحرب، تضمد جراحها، وتعيد بناء قواتها، وتحاول إيجاد الحلول لمشاكلها الداخلية . وقد تغلب جانب التعقل في أول الأمر، فأعلنت الدولة عند بداية الحرب بأن ها ستلزم جانب الحياد، وتقف بمنأى عن هذا الصراع الدولي الرهيب.

ولكن سرعان ما تغير موقف الدولة العثمانية بعد شهرين من بدء الحرب وذلك لعدة عوامل، منها التقارب بينها وبين الألمان منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعدم وجود أطماع للألمان في ممتلكات الدولة العثمانية، فألمانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تأخذ شيئاً من ممتلكاتها.

هذا بالإضافة إلى تأثير البعثة العسكرية الألمانية، التي تشرف على تدريب وتنظيم الجيش العثماني وعلى كبار رجال الحرب من المسئولين في الدولة، مثل أنور باشا.

كانت الدولة العثمانية تحتفظ بالضبا ط الألمان، بسفينتين حربيتين ألمانيتين في أسطولها البحري. وحدث في ذلك الوقت أن انقضت السفينتان الألمانيتان على الأسطول الروسي في مياه

البحر الأسود، فتورطت الدولة العثمانية في هذا الأمر . واستغل أنصار الحرب هذا الحادث وطالبوا بدخول الدولة الحرب إلى جانب صديقتها ألمانيا ضد عدوتها التقليدية روسيا.

ومهما يكن من شيء فقد وجدت الدولة العثمانية نفسها مدفوعة لخوض حرب عالمية لم تكن على استعداد لها،ولم تعد نفسها أي إعداد لمثل تلك الحرب الطويلة خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت محاطة بالأعداء من كل جانب، فلها جبهة مع روس يا في القوقاز، ومع انجلترا وفرنسا وفي مصر وقناة السويس، وفي العراق على الخليج العربي . هذا بالإضافة على تهديد أساطيل الحلفاء لشواطئها المترامية، مع ضعفها وعجزها في الناحية البحرية.

ولقد منيت الدولة بهزائم متكررة في ميدان القوقاز ضد روسيا، وفي العراق ثم لم تلبث الدولة أن واجهت خطراً جديداً لم يكن في الحسبان، ألا وهو انضمام العرب إلى جانب انجلترا في الحرب، فواجهت الدولة ثورة عارمة في الحجاز والشام، وخرجت قواتهم مع القوات الإنجليزية تحت قيادة اللنبي، وقضت على القوات العثمانية في الشام بعد فشلها في مهاجمة الإنجليز في قناة السويس.

وإزاء تلك الهزائم المتعددة لم تجد الدولة مناصاً من إنهاء الحرب، وقبول هدنة جزيرة مدروس Mudros في سنة ١٩١٨م .

كانت ممتلكات الدولة العثمانية قد قسمت بين الحلفاء وأوار الحرب ما زالت مستمرة، ففي سنة ١٩١٥م وقعت اتفاقية سرية في لندن بين انج لترا وفرنسا وروسيا تعترف فيها بأن تكون منطقة المضايق وما يحيط بها من أراض من نصيب روسيا بعد نهاية الحرب، وذلك ترغيباً لها على مواصلة القتال إلى جانب الحلفاء.

وفي مايو سنة ١٩١٦م عقد الحلفاء معاهدة سرية ثانية، وهي التي عرفت باسم معاهدة سايكس بيكو، أخذت روسي ا بمقتضاها معظم بلاد أرمينيا، وفرنسا سوريا ولبنان، وانجلترا العراق وفلسطين توضع تحت إشراف دولي.

وعندما دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء منحوها ميناء أزمير وجزءاً كبيراً من ساحل الأناضول الغربي، علاوة على مجموعة جزر الدوديكانيز . ثم أكملت بريطانيا هذه ال سلسلة من اتفاقيات التقسيم بإصدار وعد بلفور لليهود في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧م.

ومن حسن حظ الدولة العثمانية، أن قامت الثورة البلشفية في روسيا في مارس سنة ١٩١٧م ، وأعلن القائمون على أمرها بأن العهد الجديد في روسيا قد نفض يده من كل المعاهدات العدوانية التي عقدتها روسيا القيصرية مع غيرها من الدول الأجنبية وأن هذا العهد إنما يريد أن يقيم علاقاته

مع سائر الدول على أساس المساواة والتعاون المثمر بين الشعوب، واستنكار اغتصاب الدول الكبرى لأراضي الدول الصغرى.

تنازلت إذن روسيا عن نصيبها في ممتلكات الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لندن السرية في سنة ١٩١٥م . وانفردت إنجلترا وفرنسا بالتقسيم.

وفي معاهدة سيفر أغسطس سنة ١٩٢٠م مزقت أوصال الدولة العثمانية أيما تمزيق، فقد وضعت منطقة المضايق بما فيها العاصمة الأستانة تحت إشراف لجنة دولية . أما إيطاليا فقد حصلت على نصيبها في الغنيمة با لاستيلاء على جزر الدوديكانيز وأضاليا واحتلت اليونان تراقيا وجزر الأرخبيل وميناء أزمير مدة ٥ سنوات . كما منحت أرمينيا وكردستان الاستقلال، وحصلت فرنسا على منطقة كيليكيا. وتألفت لجنة دولية للإشراف المالي على البلاد . أما عن الولايات العربية، فقد استقلت الحجاز و نجد واليمن، وانفصلت الولايات العربية الباقية عن الدولة العثمانية وبذلك نجحت الدول الأوروبية أخيراً في تحقيق الحلم الذي راودها سنين طويلة في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية.

استاء المناضلون الأتراك لاستسلام السلطان لعثماني لشروط الحلفاء، وقرروا القيام بحركة مقاومة لتحرير البلاد من قوات الاحتلال . انبعثت حركة المقاومة من قلب الهضبة (هضبة آسيا الصغرى) تحت زعامة مصطفى كمال، الذي أخذ على عاتقه توحيد صفوف المناضلين والساخطين على ما وصلت إليه الدولة من العزلة والاستكانة . فاخذ ينادي بالقومية التركية، وبالتفاف الأترا ك حول رايته ثم دعا إلى عقد مجلس في مدينة أنقرة، سمي بالمجلس القومي في سنة ١٩١٩، أقر "الميثاق القومي" الذي نص على بذل الجهود لتأمين سلامة الدولة وطرد المعتدين.

وعندما علم السلطان العثماني محمد السادس بنبأ هذه الحركة، أعلن معارضتها ومنافاتها لتعاليم الدين ا لإسلامي. والحقيقة أن السلطان العثماني لم يشأ أن يدخل في صراع جديد مع الدول الأوروبية، في الوقت الذي تحتل فيه كل منها جزءاً من أرض بلاده هذا بالإضافة إلى اعتقاده بعدم جدوى الحركة وفشلها في نهاية الأمر ولهذا لم يحاول مقاومة حركة مصطفى كمال الداعية لإقامة الجمهورية التركية.

واصلت قوات حكومة الجمهورية تقدمها نحو منطقة الدردنيل التي كانت خاضعة لإشراف دولي بموجب معاهدة سيفر، وكانت ترابط فيه حامية فرنسية انجليزية . ولما كانت فرنسا لا ترغب في الحرب مع الأتراك، وقد سلمت لهم من قبل منطقة كيليكيا، فقد آثرت عدم الاحتكا ك بهم.ووجدت

إنجلترا نفسها في مركز دقيق بعد تخلي فرنسا ونظراً لرفض دول الدومنيون الدخول في حرب ضد الأتراك، رضخت انجلترا للأمر الواقع، فاحتلت قوات مصطفى كمال استانبول وفر السلطان هارباً.

استتب لحكومة الجمهورية التركية الأمر في الأناضول نتيجة عزوف كل من فرنس ا وإيطاليا في الحرب، لاعتقادها بأن نتيجتها ستكون لصالح انجلترا وحدها، ولهذا أثرتا التسليم بالأمر الواقع، وحل النزاع بالطرق السلمية.

وفي معاهدة ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ توقع حكومة الجمهورية التركية معاهدة لوزان مع الدول الكبرى لتحل محل معاهدة سيفر السابقة، وبمقتض اها أصبح للجمهورية الجديدة السيادة الكاملة على شبه جزيرة الأناضول بعد طرد الفرنسيين من كيليكيا والإيطاليين من أضاليا واليونانيين من أزمير، واستعادة سيادتها على استانبول كما استردت تراقيا الشرقية بما في ذلك مدينة أدرنة . وكذلك جزيرتي امبروس imbros وتينيدوس tenedos اللتين تحميان مدخل منطقة المضايق لتيسير للحكومة التركية تأمين سلامتها . أما البنود الأخرى من معاهدة سيفر، وهي الخاصة بوضع البلاد العربية وبجزر بحر إيجة، فلم يتناولها أي تعديل.

ومما تجب الإشارة إليه أثناء عقد مؤتمر لوزان أن تدعي دول الحلفاء روسيا الت ي لم تكن بينها وبين هذه الدول في ذلك الوقت أية علاقات سياسية أو اقتصادية لإبداء رأيها في مشكلة المضايق، فحضر ممثلها المؤتمر وكان من أقوى المدافعين عن مصالح تركيا ضد الحلفاء.

وفي خلال المؤتمر نادت إنجلترا بنظرية جديدة تغاير تلك التي سخرت جهودها من أجل تحقيقها طوال القرن التاسع عشر . فانجلترا التي نادت بحق السلطان العثماني في إغلاق المضايق أمام جميع السفن الحربية، لتمنع بذلك الأسطول الروسي من النزول إلى مياه البحر المتوسط وتهديد مصالحها فيه جاءت إلى المؤتمر لتنادي بعكس ذلك، ولتطلب بقوة إقرار مبدأ حرية الملاحة في البحار والمضايق، وتحرم تحصينها أو تسليحها لتظل منطقة محايدة حرة.

لم يكن هذا في صالح تركيا بأي حال من الأحوال، كما أنه – في نفس الوقت– يهدد روسيا تهديداً خطيراً . فمنع تركيا من تحصينها يعرضها لهجوم أعدائها في نقطة حساسة وهامة من أراضيها، وخصوصاً من قبل إ نجلترا وحليفاتها . ويسهل في نفس الوقت لهذه القوات المعادية من الوصول إلى البحر الأسود وضرب روسيا.

ورغم معارضة المندوب الروسي لهذا المبدأ، إلا أنه لم ينجح في زحزحته انجلترا عنه . كما أن تركيا لم تشأ التشبث بهذا الطلب بعد أن حققت الكثير من أهدافها ولكنها استط اعت – مع

موافقتها على حيدة المضايق – أن تحصل على موافقة أعضاء المؤتمر على حقها في تحصين استانبول واتخاذها قاعدة بحرية تتولى الدفاع عنها قوة عسكرية قوامها ١٢.٠٠٠ جندي.

وقد ساعد موقف المندوب الروسي من تركيا على استمرار العلاقة الودية بين الدولتين، في وقت كانت دول الغرب تقاطع روسيا مقاطعة تامة خوفاً من خطر الثورة الشيوعية.

كذلك مما يجب التنويه عنه أثناء انعقاد المؤتمر، موقف تركيا من البلاد العربية، التي انتزعت منها، فلم يطالبوا بها، بل لم يهتموا بمصيرها أو مصير العالم الإسلامي . لقد كانت في نفوس الأتراك مرارة من موقف العرب من دولتهم خلال الحرب العالمية الأولى، وما دروا هؤلاء أن هذا الموقف من صنع أيديهم، فالعرب لم ينضموا إلى جانب خصوصهم إلا بعد أن يئسوا كلية من الوصول على تفاهم مع الأتراك يحقق مصلحة الطرفين . وظلت الدولة العثمانية تتمسك بحق سيادة الأتراك على غيرهم من العناصر حتى في ظل الحكم النيابي.

على أي حال، صمم المسئولون الأتراك على أن ينفضوا أيديهم كلية من مشاكل العرب وأن يتخلصوا من عبء الخلافة الإسلامية التي لم يكن لها من أثر سوى عداء الدول الغربية لهم . أي أنهم قرروا انتهاج سياسة جديدة لا تعتمد على السياسة التقليدية الرجعية التي سار عليها السلاطين من قبل . ولهذا أداروا ظهورهم لسياسة الجامعة الإسلامية، أخذوا يفكرون في تقرير مصير الخلافة العثمانية.

لم يكن هذا بالأمر الهين على العالم الإسلامي، الذي كان يسوده القلق على مصير السلطنة العثمانية والخلافة بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يكن المسلمون يتصورون أن يكتب لعالمهم البقاء إذا دالت دولة العثمانيين أو قضى على الخلافة . وخصوصاً مسلمو الهند الذين كانوا يخشون على الخلافة من انتصار الحلفاء.

وإذا كانت السلطنة العثمانية والخلافة قد نجت من عبث الحلفاء، فإنها لم تنج من يد الكماليين (أنصار مصطفى كمال أتاتورك). فيما أنهم أصبحوا أصحاب السيادة الحقيقية في البلاد، فلم يعد إذن لبقاء السلطنة أي مبرر فألغيت في نوفمبر سنة ١٩٢٢م، واختيار مصطفى كمال قائد الجيش، وزعيم حركة التحرير أول رئيس للجمهورية.

وفي ٣ مارس سنة ١٩٢٤م ألغى المجلس الوطني الكبير الخلافة، فهي لم تع تمثل قوة حقيقية، كما أن بقاءها على هذا النحو لم يعد ملائماً للنظام الجمهوري، بل بات وجودها مصدر متاعب للحكومة الجديدة لا قبل لها بها.

وإذا كان الكماليون ألغوا الخلافة عام ١٩٢٤م، فقد سبق ذلك التاريخ عدة خطوات أدت إلى إلغاء الخلافة كانت على النحو الآتي:

أولاً: نزع السلطنة عن الخلافة وتحويل الخليفة إلى مجرد رمز لا يمثل سلطة وليس له أدنى تأثير رسمي أو روحي.

ثانياً : الفصل بين السلطنة والخلافة، حيث ألغى مصطفى كمال السلطنة العثمانية عام ١٩٢٢م وخلع السلطان محمد وحيد الدين ونفيه.

ثالثاً : المناداة بابن أخي السلطان وحيد الدين، وهو عبد المجيد خليفة للمسلمين ولكنه خليفة مجرد من كل سلطان ونفوذ حيث ألغيت جميع مظاهر الأبهة التي تمتع بها الخلفاء، وتخفيض راتبه إلى الحد الأدنى.

رابعاً : في ٣ مارس ١٩٢٤م تقدم مصطفى كمال أتاتورك إلى الجمعية العم ومية بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة، ومن ثم خلع الخليفة عبد المجيد إيذاناً بنقل السلطة من آل عثمان إلى مصطفى كمال أتاتورك.

ويجب أن نشير إلى دور يهود الدونمة في إسقاط الخلافة الإسلامية في تركيا المعاصرة لأن الذين قاموا بمؤامرة بيع الخلافة الإسلامية في عواصم أوروبا هم جماعة الاتحاد والترقي، وقد ظهر ذلك واضحاً في مؤتمر الصلح الذي انعقد بمدينة لوزان السويسرية، وقد مثل تركيا فيه كل من الحاخام "ناحوم" اليهودي المعروف باسم "قره صو " رئيس الوفد، وهو نفسه الذي قدم للسلطان عبد الحميد الثا ني قرار عزله ويشاركه العضوية كل من "رضا نور " وعصمت أينونو " ويعترف رضا نور في كتابه (حياتي وذكرياتي) بأنه هو الذي أعلن علمانية تركيا في مؤتمر الصلح بقوله : لقد أصبحت تركيا علمانية، ولقد انفصل الدين عن الدولة وإذا تم الصلح فإننا سنقوم بوضع القوانين المدنية.

ولقد قام نزاع بين تركيا وانجلترا بشأن منطقة الموصل التي احتلتها الأخيرة منذ عام ١٩١٨م، وذلك لأن تركيا قد وافقت في معاهدة لوزان على التنازل عن الولايات العربية، في مقابل احتفاظها بالعناصر غير العربية المسلمة في منطقة الموصل ويقصد بالذات العناصر الكردية التي منحت بمقتضى معاهدة سيفر التي لم يقدر لها النفاذ، حق الاستقلال عن الدولة العثمانية.

رفضت إنجلترا أن تجلو عنها بعد أن ضمتها لحدود دولة العراق، وعرض هذا النزاع على مجلس عصبة الأمم للنظر فيه . فكلفت العصبة لجنة دولية لبحث الموضوع وتقديم توصياتها

بخصوصه. وبناء على توصيات اللجنة قررت العصبة ضم الموصل إلى العراق. وكان لخذلان تركيا أثر سيء على نفوس الأتراك، فأشاحوا بوجوههم عن دول الغرب.

وقد صادف فشل الأتراك على يد الدول الأوروبية هوى في نفوس الروس الذين أسرعوا على مد يد الصداقة على تركيا وعقدوا معها محالفة جديدة في ديسمبر سنة ١٩٢٥م تنص على أن يلتزم كل منها جانب الحياد المشوب بالعطف إذا هاجم أحدهما دولة أو عدة دول أجنبية على أن يقبل الطرفان تسوية مشكلاتهما بطريق المفاوضات.

وبناء على تلك المعاهدة اطمأنت تركيا على مستقبلها، وأخذت تتفرغ بكليتها إلى تنفيذ برامجها الإصلاحية، وجعل مبدأ "تركيا للأتراك" حقيقة واقعة.

سياسة كمال أتاتورك الداخلية:

في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤م فرغ المجلس الوطني الكبير من وضع دستور الدولة الجمهورية الديموقراطية الذي نص على الحرية الفردية وحرية الرأي والعقيدة والصحافة وإلغاء الفوارق بين الطبقات، والتسامح الديني.

والمجلس الوطني الكبير له سلطات تشريعية تنفيذية،ومدة العضوية فيه أربع سنوات، وله حق انتخاب رئيس الجمهورية ووضعت السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية والوزارة، وهي مسئولة أمام البرلمان . ولقد حاول الدستور الجديد أن يبني تركيا على أساس فكرة القومية التركية، ونبذ سياسة التوسع والفتح، لما جرته على الدولة من خسارة فادحة.

أنشأ الكماليون حزب الشعب رمزاً لحركتهم في سبتمبر سنة ١٩٢٣م، وألقى على كاهله إعادة بناء تركيا الحديثة . وحاول هذا الحزب الجديد الاستفادة من أخطاء حزب الاتحاد والترقي القديم، كما أنه أنتج سياسة جديدة تتمشى مع طبيعة التطور الحديث . فلم تحبذ فكرة الجامعة الإسلامية التي جرت على الدولة العثمانية من المشاكل أكثر مما أفادتها . كذلك لم يرحب الحزب بالمضي في حركة الجامعة الطورانية حتى لا يثير غضب روسيا التي كانت تحكم إقليم تركستان، وكانت الحركة تدعو على ضمه إلى الوطن الأم تركيا.

لقد نادى حزب الشعب بمبادئ ستة، عمل على تحقيقها بكل الوسائل وهي:

أولاً: العمل على قيام جمهورية قومية على أساس المواطنة لا على أساس الجنس أو الدين.

ثانياً: المساواة أمام القانون.

ثالثاً: إشراف الدولة على الاقتصاد القومي.

رابعاً: استبعاد العنصر الديني.

خامساً: القضاء على الفوارق الاجتماعية.

سادساً: الثورة.

كان الهدف من تلك الإصلاحات جعل تركيا دولة عربية حديثة في كل مظاهر حياتها السياسية، والاجتماعية والثقافية . وذلك عن طريق الاقتباس من النظم الغربية، والاهتمام بالشئون المالية والاقتصادية وأمور التصنيع.

كان من أهم العوامل التي ساعدت على تثبيت دعائم حكم الكماليين نجاحهم في تحرير بلادهم من الاحتلال الأجنبي، وخصوصاً الاحتلال اليوناني الذي كانت تسانده انجلترا . ولم تحاول الدول الأوروبية بعد انتهاء تلك الحرب أن تتدخل في شئون تر كيا نظراً لانقسامها على نفسها فيما يتعلق بشئون الشرق الأدنى.

مبدأ تركيا للأتراك:

كان مبدأ تركيا للأتراك من أهم المبادئ التي سعى مصطفى كمال إلى تحقيقها وجعلها حقيقة ملموسة، لا مجرد شعارات تقال وترددها الجماهير فالدولة العثمانية لم تلق احترام الدول الأوروبية عندما تطرق إليها الضعف والانحلال وعندما أصبح السلطان العثماني ألعوبة في أيدي تلك الدول . فالدولة العثمانية كانت آخر إمبراطوريات الشرق الأدنى التي كانت تحكم شعوباً متعددة الأجناس واللغات،لم تحقق لهم الوحدة القومية التي ينشدونها والتي تعتبر عنصراً هاماً من عناصر الدولة الحديثة.

كان لابد إذن لهذه الإمبراطورية أن تسقط إذا أرادت أن تصبح دولة قومية بمعنى الكلمة تضم العناصر التركية فحب، بعد أن تتخلص من العناصر غير التركية . وهذا ما حدث بالفعل في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

قامت الإمبراطورية العثمانية على أساس محاربة النزعات القومية حرباً لا هوادة فيها . ولكن ما أن بدأ القرن التاسع عشر إلا وأخذت دول البلقان تنسلخ عن الدولة الواحدة تلو الأخرى، واضطر الأتراك الذين كانوا يقيمون في تلك البلاد أن يغادروها إلى موطنهم الأصلي.

وإذا كانت بعض أجزاء الدولة العثمانية لاتعرف وحدة في الجنس، فإن شبه جزيرة الأناضول بما تضمه من غالبية تركية كانت تصلح لأن تكون نواة الدولة القومية الحديثة . ولكننا لا ننسى في نفس الوقت أن شبه الجزيرة كان يضم عناصر أخرى غير تركية مثل اليونانيين والأرمن والأكراد، وهؤلاء جعلوا تحقيق مبدأ "تركيا للأتراك " تواجهه صعوبات خطيرة، لا سيما وأن كلا من اليونانيين والأرمن كانوا يرغبون في إقامة وطن قومي لهم في الأناضول، وكانت هذه الرغبة تلقي تأييداً من بعض دول أوروبا، وخاصة بعد سنة ١٩١٨م.

وإذا رجعنا إلى الوراء بضع قرون نجد أن شبه جزيرة الأناضول قد تنازعتها أجناس مت عددة ومختلفة منذ الغزو التركي لها. هذا الغزو الذي صبغها بالصبغة التركية لغة وديناً . ومما لا شك فيه أنه رغم فتح تلك البلاد بحد السيف، فلم يقض الأتراك على سكانها الأصليين أو يرغموهم على اعتناق الإسلام. ولم يكن من الضروري أن تقترن اللغة التركية بالإسلام . ولم يكن من الضروري أن تقترن اللغة التركية بالإسلام، فكثيرون من اليونانيين والأرمن قد تركوا لغتهم الأصلية وتكلموا التركية بحكم الإقامة في هذا المحيط التركي ولكنهم ظلوا على ديانتهم الأصلية وهي المسيحية . وإذا نظرنا إلى سكان جزيرة كريت نجد أنه رغم إسلامهم فهم لا ي تكلمون – في وقت من الأوقات– غير اللغة اليونانية . أما مسلمو البوسنة فكانوا يتكلمون التركية فقط . وفي شبه جزيرة الأناضول – باستثناء الأكراد – كان جميع المسلمين على اختلاف طبقاتهم يتكلمون اللغة التركية . ومن هذا نرى أن شبه جزيرة الأناضول كانت أصلح الأمكنة لقيام دولة قومية جديدة.

ومنذ حصل اليونانيون على استقلالهم زاد شعورهم بالقومية وبدأوا يطالبون بقيام دولة يونانية تشمل اليونانيين داخل شبه جزيرة البلقان السفلى، واليونانيين المقيمين خارجها في الأناضول، على تكون استانبول عاصمة الدولة المقترحة.

كانت هذه المشروعات تهدد كيان الدولة العثمانية تهديداً خطيراً، ولهذا فثورات اليونانيين كانت الدولة تنر إليها على أنها عمل عدائي من أعداء أجانب بينما كانت تنظر إلى حركات الأرمن الوطنيين على أنها تمرد على سياسة الدولة. وهذا ما دفع الدولة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى طرد عدد كبير من الأرمن من قلب الأناضول، في نفس الوقت الذي أبقت فيه على اليونانيين وكانت مقاومة الأرمن بالذات للغة والعادات والتقاليد التركية مبرراً لفرضها بالقوة من قبل الدولة، وترتب على ذلك ما سمي في التاريخ "بمذابح الأرمن". وإن كان الكثيرون م ن الكتاب قد هاجموا الأتراك لارتكابهم هذا العمل، ولكن مما لا شك فيه أن الأرمن كانوا يعملون على تحطيم الدولة العثمانية والقضاء عليها.

كانت القومية التركية آخر القوميات العثمانية ظهوراً بين شعوب الإمبراطورية العثمانية، وهذا راجع إلى الطبقة العثمانية الراقية كانت تأنف من أن يطلقوا على أنفسهم لفظ "الترك" لأن هذا اللفظ يطلق على الفلاحين البسطاء من أهالي الأناضول ولم تكن الطبقة الأرستقراطية العثمانية ترضي بأن تكون في مستوى واحد مع هؤلاء الفلاحين.

وعندما أخذت الحركة القومية التركية في الظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اضطرت الطبقة الأرستقراطية الحاكمة أن تنزل إلى مستوى الفلاحين، وأن يصبح هؤلاء فخورين ومؤمنين بقوميتهم التركية.

ومنذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهر عدد من المثقفين العثمانيين الذين أخذوا يرددون في أقوالهم وكتاباتهم اعتزازهم بتركيتهم، ولكن مما يؤسف له أن هذه الفئة لم يكن لها نفوذ سياسي، كما أنهم لم يكونوا يمثلون ميول غالبية العثمانيين الأتراك. ولم تلبث الدعوة إلى التركية أن اتسع نطاقها، واتسع مدلولها فتطورت إلى حركة الجامعة الطورانية التي نادت باعتبار كل من يتكلمون التركية شعب واحد مهما اختلفت أوطانهم.

ولكن هذه الفكرة القومية لم تنتشر كثيراً بين الأتراك العثمانيين، ذلك لتمسك هؤلاء بالتقاليد الإسلامية وهي عالمية لا تعترف بالقوميات . أما الدافع الرئيسي لنشأة الحركة القومية التركية هو شعور القلة المثقفة من الأتراك العثمانيين بأن القومي ة التركية هي الرباط الوحيد الذي يستطيع لم شمل الأجزاء المفككة وتعمل على تقوية الدولة في مواجهة الخطر الأوروبي . وكان هدف الحركة القومية إقامة حكومة دستورية تحقيقاً للعدالة بين الأجناس المختلفة في الدولة.

ولم تستطع الحركة القومية التركية أن تجد طريقها إلى الظهور في يسر وسهولة بعد انقلاب سنة ١٩٠٨ لوجود اتجاهات عملت الحكومة الجديدة على السير فيها في وقت واحد مع تعارضها مع بعضها البعض . فقد حاولوا الدعوة إلى حركة الجامعة الطورانية، وحركة الجامعة الإسلامية مع اختلاف كل منهما في الهدف والغاية . ولهذا يمكننا القول بأن جيل ثورة سنة ١٩٠٨ لم يكن يفهم القومية التركية بمدلولها الحقيقي.

وقد حارب السلطان عبد الحميد الحركة القومية التركية، كما حارب الحركات القومية الأخرى، ثم اضطر بعد فترة من الزمن أن يؤيد حركة الجامعة التركية ورغم محاولته منع تسرب الأفكار الغربية إلى بلاده ، فإن محاولته لم تنجح لدخول النظم الغربية في الجيش العثماني، هذه النظم التي خلقت طبقة من العسكريين الشبان المتشبعين بالثقافة الغربية والمتحمسين لها . ومن هؤلاء مال أتاتورك وعصمت إينونو وعدد من قادة الفكر والرأي في الدولة . وقد عاصر كمال أتاتورك

بالذات – وهو لم يزل ضابطاً صغيراً – اتصال بلاده بالغرب في عهد السلطان عبد الحميد، ووجدت الآراء والأفكار الغربية طريقها إلى نفسه، فانفعل بها.

وتعتبر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، هزيمة للثقافة والمثل العليا لهذه الدولة. وقد أسهم مصطفى كمال في بناء ال مثل التي نادى بها أعضاء تركيا الفتاة، ولكنه لم يسهم في النشاط السياسي للحزب، فلم يتلوث ما تلوث زملاؤه الذين انغمسوا في الأساليب الحزبية ومناوراتها ودسائسها. كما أنه لم يكن أقل من زملائه كفاءة من الناحية العسكرية، هذا بالإضافة إلى قوة شخصيته وعمق ثقافته، وإلمامه التام بظروف بلاده وبمشكلاتها.

ثار مصطفى كمال ثورته المشهورة ونجح في تخليص بلاده من الاحتلال الأجنبي، وتحقيق مبدأ تركيا للأتراك . ومن أجل تحقيقا لوحدة القومية، استبعد كل العناصر غير المسلمة من بلاده . وبذلك أصبحت تركيا خالصة للأتراك المسلمين، فيما عدا قلة من الأكراد المسلمين، وأقلية أخرى غير مسلمة تخلفت عن الخروج . ويمكننا القول بأن ٩٨% من سكان تركيا يدينون بالإسلام، ٩٠% منهم يتكلمون اللغة التركية، وأن شبه جزيرة الأناضول قد باتت تضم قوماً موحدين ديناً ولغة.

ولما كان مبدأ تركيا للأتراك قد خلق دولة موحدة، إلا أنها لم تكن وحدة كاملة، نظراً للفوارق الواسعة التي كانت تفصل بين القلة العثمانية المتعلمة، التي تعتبر نفسها طبقة أرستقراطية حاكمة، وبين الأغلبية الساحقة من الفلاحين الجهلة المتأخرين من سكان الأناضول المسلمين . وهذه الظاهرة جعلت بعض المفكرين لا يعتبرون تركيا دولة حديثة موحدة، رغم كل ما لها من مقومات . فلا يكفي أن تصبح تركيا للأتراك بل لابد من العمل على خلق شعب تركي جديد، متحد المشارب، قادر على منح تركيا الجديدة الحياة . وكانت هذه المشكلة بالذات هي التي شغلت كل تفكير مصطفى كمال طوال فترة حكمه.

وما من شك في أن مصطفى كمال نجح في خلق جيل جديد من الأتراك، جعلوا تركيا تعيش في القرن العشرين، ولكن هذا النجاح لم يرق إلى مرتبة النجاح الذي أحرزه في تحقيق مبدأ تركيا للأتراك. فخلق جيل جديد كانت مسألة على جانب كبير من الصعوبة ومن التعقيد، وتحتاج في نفس الوقت إلى وقت طويل، كي تصبح حقيقة واقعة ملموسة.

ومن هنا أخذ خصوم مصطفى كمال يوجهون إلى جهوده في خلق جيل جديد مصبوغ بالصبغة الغربية نقداً شديداً، ويتهمونه بالقصور ، وبأنه لم يفعل شيئاً سوى تغيير بعض المظاهر السطحية للشعب التركي، بينما ظلت الخصائص الجوهرية للتفكير والحياة د ون أن تمس أو أن يتناولها أي تغيير أو تطوير . ويدللون على صدق أقوالهم بأنه عند موت مصطفى كمال سنة

١٩٣٨م كانت أغلبية الفلاحين ما زالت تعيش في نفس المستوى القديم، رغم كل ما بذل من جهود . ويرى أنصار مصطفى كمال للرد على هؤلاء أن جهود مصطفى كمال نجحت في أن تخلق طب قة عثمانية راقية تتفهم الحياة الغربية، وبأن فلاحي الأناضول يسيرون في نفس الطريق، وإن كان بشيء غير قليل من البطء.

وإذا نظرنا إلى دعوى الفريقين نظرة محايدة منصفة واضعين في اعتبارنا ظروف البيئة التركية، وخصائص المجتمع التركي، نجد أن محاولة مصطفى كمال فرض الث قافة الغربية والروح القومية في وقت واحد، على كل أفراد الشعب التركي من القمة إلى القاعدة، قد نجحت في أن تحول طبقة المثقفين إلى الحياة الجديدة . وقد لعب التعليم دوراً إيجابياً في هذا التحويل . كما أن سرعة انتشار التعليم أدت إلى زيادة عدد المثقفين، وبالتالي إلى نقص عدد الجهلة الذين يتمسكون بالقديم.

وفي نفس الوقت لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن الظروف الجديدة قد أتاحت لطبقة الفلاحين فرصة جديدة وإمكانيات واسعة لم تكن متاحة لهم قبل ذلك . ولكن بالرغم من ذلك ظل الفارق كبيراً بين هذه الطبقة وغيرها من الطبقات الأخرى . ولا يعني ذلك أن طبقات المجتمع التركي لا ترتبط برابطة قومية واحدة . فجميع هؤلاء يدينون بالإخلاص والولاء لوطنهم وقوميتهم ولكن بدرجات متفاوتة . فالفلاحون أكثر إخلاصاً لإقليمهم من إخلاصهم للوطن جميعه . والقومية التركية اليقظة لا تتوافر إلا لدى المسلمين من الطبقة المثقفة.

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن دعوى الطرفين مغالى فيها وأن الأمر الوسط، هو الحكم الصحيح القائم على عدم التحيز لأحد الطرفين . فمصطفى كمال لم ينجح كل النجاح في تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً إلى الحياة الغربية، كما أن جهوده كانت بعيدة كل البعد عن الفشل.

لقد بذل كمال أتاتورك جهوداً جبارة واستخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في سبيل تغيير الحياة التي ألفها الأتراك تغييراً كاملا . فلم يكن هؤلاء الأتراك يتصورون في يوم من الأيام أن تعزل الأسرة العثمانية الحاكمة وأن يفصل بين الدين والدولة كنظام حكم، وأن تلغ ى الخلافة الإسلامية، وأن يباعد بين الشعب وبين مظاهر الحياة الإسلامية، لتحل محلها المظاهر الغربية.

وفي سبيل تنفيذ تلك النظم الغربية ربط مصطفى كمال بينها وبين القومية التركية، فمن لا يؤمن بهذه النظم يعد خارجاً عن القومية، غير مؤمن بها . وأحل القومية محل الدين الإسلامي في كل مظاهر الحياة. وترتب على ذلك حل جميع الهيئات الدينية بحجة أنها مراكز رجعية، لا تتفق مع روح ومقتضيات الحياة في العصر الحديث.

وبهذا لا يصبح الدين الإسلامي أساس الحياة في عصر مصطفى كمال، كما كان الشأن في عهد سلاطين آل عثمان. وانحصر الدين الإسلامي في نطاق ضيق محدود لا يعدو أن يكون عقيدة شخصية لدى الطبقة المثقفة ولكنه ما زال لدى الفلاحين عقيدة راسخة الجذور، وإن كان قد تطرق إليه الضعف نتيجة لسياسة الحكومة اللادينية.

وترتب على إهمال الدين الإسلامي والعمل على إضعافه إلى خلق جيل جديد لا يهتم بالقيم الأخلاقية العليا التي كان يرعاها الإسلام، بصورة لفتت أنظار المفكرين الحديثين إلى خطورة هذه المظاهر على الدولة، وأوضحوا بأن علاج هذه الحالة، يتطلب الرجوع إلى إحياء الروح الإسلامية في نفوس الناس، على ألا يمتد أثره على شئون الدولة. والواقع أن الدين قد فقد تأ ثيره على نفوس الطبقة الراقية بصفة خاصة، وأن وجوده يستند على أنه الركن الثاني بعد اللغة في كيان القومية التركية.

أما الأقلية غير المسلمة فليس لوجودها أي أثر في حاضر الدولة أو مستقبلها، ورغم أن القانون لا يفرق بينهم وبين المسلمين في المعاملة، إلا أن واقع الأ مر شيء آخر . فلا زال هؤلاء يتعرضون لأنواع من المضايقات لا يمكن القضاء عليها إلا باتخاذ أحد حلين لا ثالث لهما : فإما الهجرة ومغادرة البلاد، وهذا الأمر غير مطلق، بل مقيد بشروط منها عدم السماح له بنقل كل ثروته . وإما الإندماج الكامل في الجماعة التركية لغة ودیناً.

وهناك أقلية مسلمة، هي الأقلية الكردية، ويبلغ عددهم ١٠/١ من مجموع السكان وهؤلاء يشتغلون بالرعي ويقطنون الجبال، وهم شديدوا المراس ولا يتكلمون التركية وهذا الحاجز اللغوي جعلهم لا يندمجون مع الأتراك، ولو أنهم لا يشعرون بأن لهم قومية تختلف عن القومية التركية.

ورغم ما يثيره هؤلاء من متاعب للدولة، فلم تحاول الحكومة التخلص منهم، وإنما اتبعت حيالهم سياسة بناءة، الهدف منها تحطيم الحواجز التي تفصلهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه، وإدماجهم مع الأتراك في وحدة واحدة . ومن هذه الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا السبيل القضاء على النظام القبلي للأكراد والتخلص من رؤساء القبائل وتشجيع الشباب الكردي على الالتحاق بالجيش على قدم المساواة مع إخوانهم من الأتراك . وقد أتاحت لهم هذه الفرصة تعلم اللغة التركية وإجادتها . وبذلك زال الحاجز الذي كان يفصلهم عن الأتراك المسلمين ولم يعد هن اك حائل بينهم وبين الاندماج الكلي وإن كان الأكراد الآن يمثلون شوكة في جنب الحكومة التركية.

استهدف مصطفى كمال من الحركة القومية التركية على أساس المبالغة في الناحية التاريخية من فكرة الجامعة الطورانية. وتتركز حول دعامتين الأولى نظرية القومية التاريخية، وال ثانية نظرية لغة الشمس. ومضمون هاتين النظريتين أن الأتراك أصل التاريخ، وأصل النوع البشري، وأنهم

مبعث كل حضارات العالم . بهذا التعصب الأعمى لفكرة العنصرية ربط كمال أتاتورك بين ماضي الأتراك في أواسط آسيا وحاضرهم، وآثار في نفوسهم العزة والثقة . وصبغ التعليم في ا لدولة بهاتين النظريتين.

ولا شك في أن مصطفى كمال قد نجح نجاحاً كبيراً في فرض القومية على تركيا الحديثة، وفي توجيه أنظار مواطنيه نحو أوروبا، وقد وجد في هذا الأمر معارضة شديدة من قبل الشعب، بذل كل طاقته في تذليلها والتغلب عليها. وسر نجاحه يرجع على أنه لم يكشف عن خطته كاملة منذ أول الأمر، وإلا وجد معارضة من أقرب الناس إليه . وقد استطاع إقامة جمهورية أساسها العلم والثقافة بسرعة كبيرة.

ويمكننا أن ندرك مدى نجاح هذه التجربة بمقدار ما حققه من أهداف فمن ناحية التعليم وفقت على حد بعيد في اكتساب الثقافة الغربية، ومن ناحية إرساء قواعد الحياة النيابية في البلاد، فهذا أمر لا شك فيه وناحية التركيز على النزعة القومية، فلا جدال في أن القومية قد تغلغلت في الطبقات العليا من الشعب وبدأت تمد جذورها إلى الطبقات الدنيا بنسب متفاوتة.

وخلاصة القول فإن تركيا الحديثة قد اتخذت القومية التركية قوة دافعة لبناء الدولة من جديد واستغلتها إلى أبعد الحدود.

٣ – أشرح بالتفصيل : -

- **تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية و ثورة ١٨٥٧ في الهند .**
- **شركة الهند الشرقية البريطانية وثورة ١٨٥٧م في الهند:**
- **أولاً: مرحلة التجارة السلمية للشركة:**
- كان وصول الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما إلى ميناء قاليقوط على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند في مايو ١٤٩٨م نقطة تحول في تاريخ بلاد الهند،فقد كان فحوى الخطة الاستراتيجية البرتغالية للوصول إلى الهند يتمحور حول الرغبة في احتكار تجارة البهارات وغيرها وتكوين امبراطورية استعمارية برتغالية في الهند والقارة الآسيوية.
- على أن هناك عوامل كان بعضها يتصل بظروف الغازي الذي أتى من شبه جزيرة أيبريا حاملاً سلاحه على كتفه وجاء بسفن تحمل المدافع التي كانت متفوقة بالقياس

إلى التسليح الهندي في ذلك الزمان، وبعضها خاص بنسيج المجتمع الهندي في ذلك الوقت وظروفه الاجتماعية فبالإضافة إلى تخلف الهند في تلك الفترة وعدم قدرة سلاحها التقليدي المتخلف الذي لا يصلح لحرب القرن الخامس عشر فإن عوامل التفرقة بين الهندوس والمسلمين في تلك المنطقة كانت بمثابة حصان طرواده الذي سهل على الغازي الجديد مهمته.

- ولا يعني هذا مطلقاً أن الأمر كان ميسراً وسهلاً أمام هذا المستعمر، فقد واجه تحدياً قاسياً من الزامورين وغيرهم من المسلمين والهندوس الأمر الذي كان يقلق بالهم على طول الدوام.
- كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد تأسست في إنجلترا عام ١٦٥٠م، وبعد عام واحد راحت الملكة إليزابيث تمنح الشركة مرسوما بحق احتكار التجارة في الشرق وشراء الأراضي المنطقة الواقعة على الشرق من رأس الرجاء الصالح ومنافسة الهولنديين في تجارة التوابل هناك تلك التجارة التي راح تجار هولندا يرفعون سعرها في الغرب الأوروبي.
- ويبدو أن هزيمة الرمادا الأسبانية ا لتي حاولت غزو بريطانيا عام ١٥٨٨م على يد القوات البريطانية في بحر المانش، قد أعطى انجلترا إحساساً بقوتها البحرية وعلى هذا راحت تشارك الدول الأوروبية في الصراع على خيرات الشرق.
- بدأت سفن بريطانيا تتجه إلى البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر للبحث عن السلع الشرقية والاتجار فيها ولما لم تعد تجارة البحر المتوسط تعني بمتطلبات الشعب الإنجليزي من السلع الشرقية في أواخر هذا القرن، أيقن الإنجليز أنه لابد من مزاحمة البرتغاليين في الأسواق الشرقية للحصول على السلع الشرقية الحيوية، ومن ثم راحت السفن الإنجليزية تولى وجهه ا شطر طريق رأس الرجاء الصالح من اجل الوصول إلى الهند وعلى هذا تأسست شركة الهند الشرقية – البريطانية لتقوم بهذا الدور.
- وعلى هذا الأساس أقلعت أول سفينة لشركة الهند الشرقية البريطانية إلى بلاد الشرق في ٢٤ يناير ١٦٠١م فوصلت إلى سومطرة وعادت إلى إنجلترا في أبر يل ١٦٠٣م تحمل حمولة كبيرة من الفلفل، وأعقبت هذه الرحلة رحلات أخرى جعلت وجهتها جزر التوابل.
- كانت هناك مشكلة أمام الشركة التي كادت تعلن إفلاسها تمثلت في أن الشركة لم يكن لديها ما تبيعه لسكان آسيا بدلاً من البهار التي تأخذها منهم، وكان البديل لذلك أن يكون لد ى الشركة العملية المتداولة في ذلك الزمان من دولارات الفضة أو الذهب،

ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تعزف عن إخراج الذهب والفضة من بلادها إلى الخارج لأنهما عماد الاقتصاد في ذلك الوقت بالإضافة إلى أنها كانت تعاني نقصاً في سبائك الذهب والفضة، كان الحال يقتضي البحث عن بديل.

- وكان البديل هو استبدال بهارات جزر التوابل بالمنسوجات الهندية، فقد اكتشف وكلاء الشركة بجزر التوابل أن تلك الجزر يشتد بها الطلب على المنسوجات الهندية، فإذا أمكن جلب هذه المنسوجات وبيعها في تلك الجزر، أمكن تمويل تجارة التوابل من الأرباح ومن ثم فقد كان الهدف الأساسي من إنشاء مركز تجاري للشركة في الهند هو شراء المنسوجات وقد وقع اختيارهم على سورات عام ١٦١٢م لتكون مقر هذا المركز التجاري.
- ولقد طفت على السطح مشكلة الذهب والفضة عند الشركة مرة أخرى منذ عام ١٦١٥م ، فبعد طردهم من أندونيسيا في تلك الفترة أصبح اهتمامهم التجاري متركزاً في الهند بشكل أساسي وأصبحت المشكلة هي كيفية دفع أثمان التجارة الهندية في ظل فرض القيود على خروج الذهب والفضة من إنجلترا ومن ثم أخذت الشركة في توسيع مراكزها التجارية وأخذ أموال التجار الانجليز للتجارة بها واعطائهم سندات قابلة للد فع في انجلترا وليس في الهند على أثر منح شارل الأول مرسوماً لمجموعة أخرى من التجار منافسة للشركة يخول لهم الشروع في التجارة ببلاد الهند.
- على أن مركز الشركة قد تحرج مرة أخرى مع ظهور المنافسة الفرنسية في هذا المضمار بعد أن تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية ع ام ١٦٦٤م وراحت تؤسس مراكز تجارية لها في البنغال وغيرها.
- على أية حال فإنه مع قدوم عام ١٦٤٧م صار للشركة ثلاثة وعشرون مركزاً تجارياً وتسعون موظفاً ووقعت بومباي في حوزة الشركة عام ١٦٦٥م، وأصبح للشركة حق الولاية الكاملة داخل مراكزها التجارية عام ١٦٦٨م بمقتضى المرسوم الذي منحه إياها شارل الثاني، فقاموا بعمل التحصينات اللازمة لهذه المراكز ونفوذاً إلى باقي مناطق الهند بعد سيطرتهم على بومباي ومدارس وكلكتا.
- على أنه يمكن القول أنه حتى نهاية القرن السابع عشر وبعده لم يكن للشركة أي نفوذ سياسي في الهند ومن ثم فقد اختص رت الشركة في هذه المرحلة على ممارسة التجارة فقط وكان الشعار الذي رفعوه في ذلك الزمان هو شعار التجارة دون هيمنة إقليمية.

- ويبدو أن ظروف المجتمع الهندي في ذلك الزمان هي التي أجبرت الشركة على رفع هذا الشعار فقد كانت هناك كيانات سياسية قوية متماسكة نسبياً وتتم تع بقدرات عسكرية واقتصادية وإدارية في القارة الآسيوية بصفة عامة وفي الهند بصفة خاصة فقد كانت هناك إمبراطورية الصين التي ماتزال قوية وكذلك اليابان، وكان هناك في الهند ما يزال أباطرة المغول على حالهم من القوة النسبية وقد أكد ذلك الحرب التي حدثت بين الشركة وبين الإمبراطورية المغولية في الهند في عهد أورانكزيب عام ١٦٩٠م والتي انتهت بهزيمة الشركة أمام المغول وهجرهم لكلكتا وضياع مؤسسات الشركة في البنغال، واضطرت الشركة بعد هذه الهزيمة أن تطلب الصلح فأعيد ممثلي الشركة إلى كلكتا وحصلت الشركة على إذن جديد بالتجارة بعد أن دفعت غرامة حربية.
- وعلى هذا الأساس اقتصر دور الشركة في هذه المرحلة على تأسيس المراكز والوكالات التجارية البحتة، وقد ظلت هذه المراكز فترة من الزمن تحت السيادة الفعلية لحكام الشرق الذين راحوا يمنحون الشركة تسهيلات وفرمانات وامتيازات تجارية من موقع القوة والتي تلاءمت مع مصالحهم وبالإجمال فإن شركة الهند الشرقية البريطانية والتجار الإنجليز مارسو التجارة في الهند في القرن السابع عشر برضى الحكام الآسيويين وتحت رقابتهم وحمايتهم، وأن هذه الشركة لم تكن تسعى في مرحلتها الأولى إلى السيطرة السياسية أو إنشاء إمبراطور ية في داخل البلاد وإنما اقتصر نشاطها بالسواحل الهندية على الأعمال التجارية المشروعة والسلمية.
- والواقع أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد لعبت دوراً بارزاً في تنمية وتطوير العلاقات التجارية بين أوروبا والقارة الآسيوية وخصوصاً الهند، فقد تصدر إلى الغرب الأوروبي المنسوجات القطنية والحريرية الهندية الممتازة وراحت تصدر الأنواع العادية والرديئة منه إلى باقي الأسواق الأوربية بيد الشركة، حرصت الشركة على أن يتماشى الإنتاج منها مع تغير الأذواق لدى المستهلك الأوروبي، فاعتادت على إرسال العينات التي تلاءم أذواق الشرائح الغنية والراقية في أوروبا إلى صانع النسيج الهندي، كما اعتادت على إرسال عينات من تلك السلعة إلى التجار من أجل ترويجها في الأسواق الأوروبية.
- وبطبيعة الحال فإن الظروف قد ساعدتها على ذلك فبعد أن كانت التجارة تتركز في بداية الأمر حول تجارة الآفاوية أو التوابل وخاصة في جزر التوابل في أندونيسيا، وبعد أن أجبر الهولنديين الإنجليز على مغادرة أندونيسيا وبعد أن استتب نمو التجارة مع موانى الصين، تحولت نقطة الاهتمام التجارية إلى المنسوجات مثل البنته والموسلين

والحرير وغيرها ومع الإزدهار الذي حل بالغرب الأوروبي نتيجة ت دفق الذهب والفضة من القارة الأمريكية على القارة الأوروبية، وبعد أن حل الرخاء نتيجة حتمية لهذا الظرف الخير أورث هذا الرخاء أنواء جديدة من الحاجات والمتطلبات، فاشتد الطلب في انجلترا وفرنسا وأسبانيا على الموسلين (الموصلي) والمنسوجات القطنية والحريرية المستورد ة من الهند وعلى الشاي والحرير من الصين وعلى البن من جزر الهند الشرقية الهولندية، في الوقت الذي ظلت تجارة الآفاوية على أهميتها ولكن المنافسة عليها من قبل التجار الأوربيين أدى إلى تقليل هامش الربح بشكل ملفت للنظر.

- والواقع أن إقبال الناس المتزايد على المنسوجات الهندية أصبح مشكلة سياسية كبرى في كل من إنجلترا وفرنسا، ومن ثم راح الكتاب في إنجلترا يدافعون عن فضائل وميزات البضائع الصوفية البريطانية التي عزف الناس عن شرائها، وشعر البرلمان في عام ١٦٧٧م بأن الواجب عليهم يقتضي بتحذير الناس وحظرهم من ارتداء المنسوجات المستورة وفرضوا عليهم بألا يلبسوا في الشتاء إلا الملابس الصوفية المصنوعة من الصوف وألا يتعرض المخالف لهذا القانون للعقاب بالسجن أو الغرامة بل راح البرلمان الإنجليزي يصدر قراراً بأن يحرم على الميت أن يكفن في ثياب خلاف الثياب الإنجليزية وإلا تعرض أهل الميت للسجن أو الغرامة.
- وأصل القضية أنه مع قدوم عام ١٦٦٥م كانت المنسوجات الهندية قد حلت محل المنسوجات البريطانية بشكل واضح . وضج صناع النسيج من الصوف والحرير بالشكوى تظاهروا أمام البرلمان وعلى هذا كانت الحاجة ملحة لعمل حظر شامل على المنسوجات الهندية.
- ولم يكن المو قف في فرنسا أحسن حالاً من إنجلترا، ومن ثم فإنه تحت ضغوط وإلحاح صناع النسيج في فرنسا راح الوصي على العرش يصدر عدداً من التشريعات التي تفترض الإقبال على البضائع الهندية والصينية.
- وعلى الرغم من أن التجارة الشرقية قد تحولت بوجه خالص إلى المنسوجات الهندية بسبب رخصها ومتانتها وألوانها الزاهية فضلاً عن قابليتها للغسيل، وصارت موضع التهافت الشديد من قبل الأثرياء والطبقات الوسطى في أوروبا، على الرغم من ذلك إلا أن تجارة الشرق لم تكن تقتصر على المنسوجات وحدها، فقد كان هناك إقبال شديد أيضاً على الورق والمراوح والخزف الصيني والشاي وشيلان الكشمير والديباج الموشى من الهند والصين، فتعالت الصيحات في أوروبا من أجل حظر هذه السلع في أوروبا

وكانت الأسباب الحقيقية وراء هذا الحظر بطبيعة الحال تكمن في الرغبة في حماية الصناعة الوطنية والاحتفاظ بالذهب والفضة داخل أوروبا.

- والواقع أن تجارة الشرق حتى القرن التاسع عشر، كانت تجارة من جانب واحد وذلك لأن المستهلكين في آسيا لم يكن يقبلون كثيراً على البضائع الأوروبية، فقد كان الاقتصاد الآسيوي مكتفياً ذاتياً يعتمد على إيرادات الأرض الزراعية، وعلى الرغم من أن تجارة الهند كانت واسعة النطاق في كل الأوقات إلا أن الاقتصاد الهندي لم يكن معتمداً على التجارة وكذلك الصين، كما أن حكومات الإمبراطورية المتعاقبة في كل من الهند والصين لم تكن تشجع استيراد البضائع الأجنبية إلى بلادها وفضلاً عن ذلك لم يكن لدى أوروبا في ذلك الزمان إلا القليل الذي تستطيع أن تقدمه للاقتصاد الآسيوي وعلى هذا الأساس كانت قلة الطلب على البضائع الغربية مثار الشكوى الخطيرة حتى تمكنت مانشستر من إنتاج منسوجات رخيصة وحتى أصبح في المستطاع تصدير البضائع المصنوعة آلياً وعلى الرغم من ذلك أيضاً كان الطلب على البضائع الأوروبية أقل من المتوقع بكثير وربما يعود هذا في احد أسبابه وخاصة في أواخر القرن ١٩ إلى المقاطعة المتعمدة من قبل المستهلك الآسيوي للسلع الأوربية تحت شعار (قاطعوا البضائع الأجنبية) كمقاومة سلبية للاحتلال وربما بسبب ضعف الطاقة الشرائية في تلك المجتمعات.
- وعلى هذا الأساس كان على الشركة ت دبير احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغذية تجارتها في المنسوجات بعيداً عن استيراد سبائك الفضة والذهب من لندن والتي لم تكن تلجأ إليها إلا فيما ندر كما بينا آنفا، فقد حاولت الشركة بشتى الوسائل تغطية قيمة البضائع الآسيوية من أرباحها في التجارة الآسيوية بين الم واني الهندية والصينية وبالعكس، كما أنها استفادت استفادة كبيرة من وراء سماحها للتجار الإنجليز بالعمل في التجارة الهندية بشروط كانت تحددها، وكان هؤلاء التجار يدفعون للشركة ضرائب معينة لقاء السماح لهم بالتجارة وحمايتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد استفادت الشركة من وراء نقل سلع هؤلاء التجار على سفنها كما استفادت من عمليات التحويلات النقدية التي اعتاد عليها التجار الأجانب والذين كانوا يرغبون في تحويل مكاسبهم في الشرق إلى أوروبا، ولذا فقد اعتادوا شراء حوالات من الشركة قابلة للدفع في لندن وبذلك دبرت الشركة الأحوال التي كانت في أمس الحاجة إليها لتغطية أثمان السلع الشرقية التي تجلبها دون أن تضطر إلى استيراد ذلك من أوروبا، ولذا فقد استطاعت شركة الهند

الشرقية الإنجليزية الاحتفاظ لنفسها ونصيب الأسد في تجارة الهند الخارجية وأن تسجل تفوقاً مطلقاً للإنجليز في هذا المجال.

- كانت هناك معضلة أخرى أمام شركة الهند الشرقية في الهند وهي أنه منذ الشطر الأخير من النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت منافسة كبرى بين إنجلترا وفرنسا في المحيط الهندي خاصة بعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م كما أسلفنا، وقد خرجت من حلبة السباق التجار ي كل من هولندا والبرتغال، ولم يبق في الحلبة سوى فرنسا انجلترا وحدهما، ولكن الانتصار الحاسم للإنجليز على الفرنسيين في حرب السنوات السبع والذي انتهى بعقد معاهدة باريس ١٧٦٤م، خرجت فرنسا من حلبة السباق نهائياً في الهند وأصبحت شركة الهند هي المتربعة على عرش التجارة الهندية.
- **ثانياً: أسباب ثورة ١٨٥٧ في الهند:**
- يمكن اعتبار بدء السيطرة الفعالة للشركة البريطانية على الهند من تاريخ منح امبراطور المغول حق الشركة في تحصيل الإيرادات من البنغال وبيهار وأوروبا عام ١٧٦٥م ومن تاريخ تولي اللورد وبلزلي رئاسة الشركة عام ١٧٨٤م والذي يمكن اعتباره المستعمر البريطاني الحقيقي الأول في الهند.
- والواقع أن السيطرة والتفوق الذي أحرزته شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الهند بعد ١٧٦٣م، جعلها تقوم بتبديل شعارها السابق بالتغلغل التجاري السلمي دون هيمنة، وراحت تلجأ إلى استخدام الأساليب المسلحة في العمليات التجارية، كما حاولت الحصول على مكاسب أخرى تتخطى نطاق التجارة.
- وفي حقيقة الأمر فإنه بعد انهيار الإمبراطورية المغولية على أثر وفاة أورنكريب عام ١٧٠٧م، أصيب المجتمع الهندي بالتفكك والضعف والانهيار وانقسمت الإمبراطورية الهندية إلى دول يعترف معظم حكامها بأباطرة ضعاف في دلهي ومن ثم فقد كان اعترافاً اسميا، وأخذ هندوك المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية عاجزة عن توفير الحماية للشركة، في الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة هندوك المارشا للشركة، وراحت الشركة تعمل على تدعيم مركزها في مناطق نفوذها وراحت الشركة تقوم بعمل التحصينات اللازمة في مراكزها وخاصة في مناطق التوترات.
- وقد استغلت الشركة الخلافات الحادة حول حقوق الوراثة بين القواد في ممتلكات المغول وبدأت تتدخل في هذا الصراع السياسي لمصلحة الشركة بطبيعة الحال، وراح

مدير الشركة ولزلي منذ عام ١٧٩٨م بتحالف مع بعض الولايات ضد الولايات والأخرى من أجل توسيع هوة الخلاف بين المقاصات متبعاً سياسة (فرّق تسُد) من اجل مصلحة شركته وباستخدام هذا الأسلوب استطاعت الش ركة مع مطلع القرن التاسع عشر أن تحظى بالإقامة والسيطرة على مساحات شاسعة في الهند.

- ولا شك أن التناحر بين القواد في ممتلكات المغول مكن التجار والشركة في المواني من التدخل منضمين إلى الجانب الذي يمدهم ببذل أسخى الجزاء أو منحهم أعظم الامتيازات.
- وبهذه الأساليب التي تعتمد على التآمر وتأليب الجماعات الهندية على بعضها مستغلين استنجاد بعض قادة الهند بهم استطاع ولزلي فعلاً تحطيم قوة هندوس الماراثا وأجبرهم على الدخول في نظام من المحالفات مع بريطانيا وذلك بشنه الحملات العسكرية المعدة بمهارة وبالاستفادة من الخلافات الداخلية بين الولايات.
- وبعد إدخال حكام الماراثا داخل إطار نظام المحالفات البريطانية تحمل السيخ عبء المبادرة ضد البريطانيين في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ولكن بعد حروب متتالية تمت هزيمة حاسمة وأضيفت البنجاب إلى الأقاليم الخاضعة مباشرة السيطرة الشركة البريطانية وبذلك خضعت أغلب الهند في حوالي منتصف القرن التاسع عشر لسيطرة البريطانيين سيطرة مباشرة بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية أو بشكل غير مباشر عن طريق نظام المحالفات أو الوكلاء المقيمين في عدد ضخم من الإمارات.
- وهنا نأتي إلى بيت القصيد وذلك لأن الم مارسات الملتوية والبشعة والاستنزاف المتواصل لخبرات الهند أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م في الهند، فقد كانت كل موارد البنغال على سبيل المثال توجه نحو غرض واحد هو النهب، فقد كانت الشركة دولة لصوص، فمنذ تولي الشركة جمع الإيرادات في البنغال صارت أحوا ل الناس في هذه البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ذلك وأخذت البنغال تشرف على الخراب والدمار، فقد أصبحت مصانع السادة الإنجليز منتشرة في أنحاء البلاد ومخازنهم التجارية موجودة في كل مكان وفي كل قرية وهم يتاجرون في جميع أنواع الحبوب والمنسوجات، وشتى أنواع الس لع الأخرى، ومن أجل شراء هذه السلع كانوا يفرضون نفوذهم على الفلاح، حتى إذا اشتروا البضائع بهذه الوسائل الاستبدادية بثمن بخس كانوا يجبرون السكان وأصحاب الحوانيت على شرائها بثمن مرتفع يزيد على ما يدفع في الأسواق.

- وعلى هذا الأساس ظهرت في بلاد الهند دولة جديدة تقوم على استغلال الناس استغلالاً لا رحمة فيه قائماً على التفوق البحري الإنجليزي في ذلك الزمان.
- وفي حقيقة الأمر فإن الشركة التي خلفت حكم المغول في الهند كانت تعمل بوعي وبدون وعي كعميل للاستعمار البريطاني من اجل الحفاظ على ما أطلق عليه فيما بعد "ألمع درة في التاج البريطاني"، وبذلك أثرت أوجه نشاطها تأشيراً عميقاً في حياة الهند وتطوراتها بشكل سالب.
- على أية حال فإن الشركة استطاعت في الفترة من ١٨٤٠م–١٨٤٨م، أن تقضى على آخر دولة ذات سيادة بالهند ومملكة البنجاب وقامت بضمها، وبذلك امتد سلطان الشركة من كشمير إلى راس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام متبعة طرق أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م.
- والواقع أن أسباب ثورة ١٨٥٧م لا تعود إلى هذا العام فقط وإنما كما بينا آنفاً فإن السياسة التي اتبعها رئيس الشركة ويلزلي وغيره من رؤساء الشركة قد ساهمت في اندلاع هذه الثورة فالسياسة المتعسفة والابتزازية التي اتبعها ولهوزي إزاء الدويلات الهندية سواء الهندوكية أو الإسلامية، كما أن سياسة التآمر والدس والوقيعة والتصفية التي اتبعها، إزاء الدولة المغولية ومحاولاته إلحاق الدويلات الهندية وضمها إلى بعضها لتخفيض عددها، ناهيك عن رفض إع طاء الهنود أية وظائف، كانت هذه السياسة قد أثمرت في إشاعة الاضطراب السياسي وإحساس المسلمين والهندوس بالخطر الذي يهددهم من جراء تلك الممارسات التي تتنافس مع الحضارة والأديان.
- وعلى هذاالأساس فأنه يمكن القول أن الثورة التي اندلعت في الهند عام ١٨٥٧م كانت ثورة ض د النفوذ الغربي وذلك لأن استمرار الشركة في ضم الأراضي الهندية واستخدامها لكافة الأساليب الغربية في كل مناطق الحياة الهندية، كشفت للعقل الهندوسي والمسلم عن وجود مجهود دائب لإحلال حضارة عربية محل حضارة الهند.
- والواقع أن سياسة الابتزاز التي اتبعتها الشركة وتد هور الوضع الاقتصادي في الهند كان على رأس دوافع ثورة ١٨٥٧م ففي الوقت الذي راحت فيه الشركة تستخدم سياسة "فرق تسد " للإيقاع بين الأمراء المسلمين بإعانة بعضهم بالمال والرجال على حساب الطرف الآخر، راحت في ذات الوقت توقع الفرقة وتغزي النزاع بين المسلمين والهندوس وقد لجأت في ذلك إلى مساعدة الهندوس ضد المسلمين، وما كاد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أمسكت الشركة بدخول الولايات الإسلامية وغير الإسلامية في شبه القارة الأفريقية وكان هذا بطبيعة الحال له آثار سلبية هدامة على الأوضاع

الاقتصادية في الهند، فقد وصلت الحالة الاق تصادية في الهند قبل الثورة إلى درجة كبيرة من التدهور والارتباك فقد أصبح الكثير من ملاك الأراضي في حالة فقر مدقع بسبب الابتزاز ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأراضي وتأخرت الزراعة وأصيبت الصناعة بالتخلف والانحطاط نتيجة سياسة الشركة في العمل على ضرب الصناعة الوطنية والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك سياسة استغلال خيرات البلاد، وبطبيعة الحال فقد ترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية انتشار معدل البطالة بين الموظفين الهنود وشعر الشعب الهندي بالظلم والتعسف وبخاصة في عهد دلهوزي وترتب على ذلك عدم دفع ر واتب الموظفين وتخفيض بعض المرتبات الأخرى ومن ثم أصبحت النفوس مشحونة ووصلت إلى حالة الغليان والانفجار في عام ١٨٥٧م.

- والدوافع أنه كان من أهم نتائج خضوع الهند لسيطرة شركة تجارية تحولت إلى حاكم استعماري تؤيده القوة البريطانية هي القضاء على المؤسسات الاقتصادية في شتى أرجاء الهند والقضاء على نظام حيازة الأرض والصناعات والهيئات التعاونية وانعكست سياسة الشركة على انهيار التجارة الهندية المزدهرة كما انهارت أيضاً الطبقة الهندية المتوسطة التي كانت آخذة في النمو، ولم تكن النتائج التي وضحت في نظام حيازة الأرض أقل قسوة.
- كان الأثر البريطاني في الهند أكثر عمقاً من أي أثر خلفه الغزاه السابقون منذ مجيء الآريين، إذ استطاع البريطانيون عن طريق سلطتهم السياسية أن يحققوا تحولاً اجتماعياً عميقاً بإعادة توزيع القوة الاقتصادية.
- الواقع أن الآثار السلبية الهدامة للشركة قد امتدت إلى الن واحي الاجتماعية والدينية على أثر انتشار بعض مظاهر المدنية الأوروبية في الهند، فقد كانت بعض الإصلاحات التي قامت بها الشركة والإنجليز في الهند موجهة مباشرة ضد العقائد والعادات التي يمارسها الهنود من قديم الزمان مثل محاولة القضاء على عادة حرق الأرامل بعد موت الزوج والذي صدر قانون ١٨٥٦م بشأنه عندما أباح زواج الأرامل الهندوسيات بعد موت الزوج وليس حرقهن بالإضافة إلى تحريم خنق الهنود الذين يعبدون الآلهة "كالي" وجهود الإنجليز في القضاء على عادة وأد البنات، هذه المظاهر التي سددت ضربة قاصمة لعقائد الهنود ومشاعرهم الد ينية وقد نبهت هذه المظاهر الشعب الهندي إلى ما تحمله من أخطار على ذاتيتهم خاصة وأن هذه المظاهر جاءت مصاحبة لنشاط البعثات التنصيرية التي أعلنت صراحة عن هدفها محاولة تنصير

الهنود وراحت تعلن بياناً في كلكتا تحث فيه الهنود على اعتناق الديانة المسيحية، لأنه مادامت أقاليم الهند المختلفة قد أصبحت مرتبطة بعضها ببعض بوسائل المواصلات الحديدية والبرقية فقد حان الوقت الذي يرتبط فيه أهل الهند بدين عام موحد هو الدين المسيحي.

- والواقع أنه على الرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية حرصت منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية وذلك لأن التجارة كانت شغلها الشاغل، كما أنها كانت تحرس أن التدخل غير المناسب في العادات الاجتماعية والمعتقدات – والممارسات الدينية الطعن في الهندوكية والإسلام هو عمل ضار بمصالح الشركة التجارية، كما أنه يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، أقول أنه على الرغم من معارضة الشركة لنشاط البعثات إلا أن تلك البعثات اتخذت من كلكتا قاعدة لها وشرعت في الهجوم على الهندوكية والسخرية من عادات – الهندوس والمسلمين على حد سواء.
- لقد بدأ رجال البعثات حملة دعاية عنيفة على الهندوكية على أمل أن تكون نفخة في النفير الذي يد عو إلى دك جدران الهندوكية دكاً لا رجعة بعده وراح كبار الموظفين يعملون على ترغيب صغار موظفيهم في اعتناق المسيحية، حتى أن الموظفين الهنود لم يكن يرتاحون لهذه الأعمال التي تهددهم في دينهم وتشوه صورة معتقداتهم أمام أعينهم.
- كان نشاط رجال الدين قد امتد إلى المدا رس، فراحت بعض المدارس الحكومية تنظم دروساً خاصة لتدريس الإنجيل كما أن نشاط هذه البعثات قد وصلت إلى المستشفيات والسجون والأسواق.
- وفي حقيقة الأمر فإن رجال البعثات التنصيرية لم يحاولوا في أغلب الأحوال أن يقنعوا الهندوس والمسلمين بالعقل بالديانة المسيحية ولم ي سوقوا لهم دليلاً واحداً على صدق رأيهم وصواب دعواهم، ولكنهم في معظم الأحوال كانوا يسددون الطعنات ضد العقائد الهندية ويشوهون صورة هذه العقائد ويظهرونها بمظهر غير حضاري ولما كان الدين وتر حساس يمس شفاف الناس فإنه يبدو أن رجال البعثات التنصيرية قد تجاهلوا أن عقائد الهند في ذلك الزمان هي عقائد الآباء والأمهات والأجداد وأنهم يؤمنون بهذه العقائد إيماناً لا يدع مجالاً للشك في أنه الدين الحق، ومن هنا كان الحساب الختامي لهذه الممارسات هو الغضب العام والعارم وشعور السخط على الشركة وعلى الإنجليز وعلى الأجانب.

- والواقع أن قيام الإنجليز ببعض الإصلاحات مثل إدخال السكك الحديدية والتلغراف وانتشار التعليم الغربي وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في نظام التعليم الهندي وقانون ١٨٥٦م بتعميم الحقوق المدنية، كل هذه الإصلاحات ساهمت بشكل أو بآخر في غضب الشعب عام ١٨٥٧م، فقد راح الشعب الهندي يربط بين هذه المظاهر المدنية وبين الغرض الخبيث من ورائها وأدرك الشعب الهندي أن الواقع من وراء ذلك له هو هدم حضارتهم والقضاء على ذاتيتهم وكيانهم ومحو طابع عقائدهم وحياتهم التي تعودوا عليها، فتطبيق القوانين المدنية الإنجليزية على الهنود منذ قانون ١٨٥٦م على سبيل المثال لم يرق لكثير من الهنود ولم يقابلوه بالارتياح وذلك لأن هذه القوانين قد أوقعتهم فريسة سهلة لفئة من المحتالين والدجالين وألحقت بهم أضرار كثيرة، وبالإجمال فإنه أصبح الشعور العام أن الإنجليز يستخدمون الشركة في محوهم وعاداتهم من الوجود وعلى هذا فقد ظهر الغليان والجيشان في ثورة ١٨٥٧م.
- وفيما يتعلق بالأسباب العسكرية للثورة فإنه يمكن القول أن الجيش كان هو الأداة الفعالة لتنفيذ سياسة شركة الهند الشرقية وهو في ذات الوقت جيشها الخاص، ولكن في ذات الوقت كانت المعاملة التي يلقاها الجنود الهنود معاملة سيئة وغير مرضية لاتتكافئ مع معاملة الجنود والضباط الإنجليز، هذا على الرغم من أن الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في هذا الجيش ومن ثم فقد كانت نفوس الجنود تواقة للثورة على هؤلاء الإنجليز بسبب الظلم الواقع عليهم والتفرقة في المعاملة بينهم وبين الإنجليز وتشويه عقائدهم من قبل وفاقهم وقادتهم من الإنجليز في المؤسسة العسكرية.
- ويبدو أن الذي شجع الجنود الهنود على تفجير ثورة ١٨٥٧م هو اشتراك بريطانيا في تلك الحقبة من التاريخ في عدة حروب مثل حرب القرم وحرب الأفيون الثانية بين بريطانيا والصين والحرب الفارسية ومن ثم فقد رأى الجنود أن الفرصة مواتية لهم ليثوروا على هذا المستعمر.
- والواقع أن محاولات الطعن المتكررة للعقائد الدينية وتشويه صورتها ومحاولة محوها من جبين الجند أثناء الطوابير والاستعراضات والراحات أدى في نهاية الأمر إلى تقويض ولاء الجنود الهنود للإنجليز.
- على أية حال فإن ثورة ١٨٥٧م، قد ساهمت فيها العوامل السابقة بدرجات مختلفة وكانت شرارة الثورة قد انطلقت من بين الجنود على أثر انتشار شائعة بأن شحم البقر يستخدم في تشحيم الطلقات النارية مما أساء إلى مشاعر الجنود والهنود ومن ثم فقد

تزعم هؤلاء الجنود ثورة على الإنجليز في شكل نضال مسلح ضد البريطانيين سرعان ما انتشرت في معظم أنحاء البلاد.

- ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تطلق على ما حدث في الهند عام ١٨٥٧م بأنها حركة ضيقة النطاق قام بها أساساً بعض المتمردين من العسكريين الهنود العاملين في خدمة الإنجليز، وأنها كانت تمرد ضيق أو فتنة ضيقة ضد الظلم الذي كان واقعاً على الهنود وإشاعة الطلقات النارية المشحمة بدهن البقر والدليل على ذلك من وجهة نظرهم هو أن هذه الفتنة ضيقة النطاق وهذه الحركة المحدودة من قبل فئة الجنود قد أمكن قمعها دونما صعوبة بعد بضعة أشهر.
- وتميل بعض المصادر الغربية إلى القول بأن دافع هذا التمرد كان دافعاً شخصياً يميل إلى المصلحة الذاتية وراح يغطي هذه المصلحة الذاتية تحت ستار المصلحة العامة، لأن ثورة ١٨٥٧م من وجهة نظر هذه المصادر هي محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان ولكن تم إخماد هذه الفتنة المحدودة في غضون خمسة عشر شهراً، قد كانت هذه الفتنة مجرد زفرة أخيرة في حياة نظام بال بلفظ آخر أنفاسه يحاول أن يستثير ولاء الماضي ويستدر حماسة الجماهير في من اطق مترامية من الأرض الهندية وبالإجمال فإن ملخص وجهة نظر المصادر الغربية هي أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان فتنة ولم يكن حركة وطنية هدفها التخلص من الإنجليز.
- والواقع أن ما حدث عام ١٨٥٧م هو ثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان بدأت على شكل تمرد من قبل الجنود الهنود ثم سرعان ما اكتسبت صفة الحركة الوطنية والثورة الشعبية، فقد راح المتمردون يضعون أنفسهم تحت تصرف ملك دلهي . وأصبحت الحركة حرب من أجل الاستقلال وإعادة السلطة إلى ملك دلهي والتخلص من النفوذ الأجنبي وعلى هذا راح نهرو يقول في كتابه "اكتشاف الهند" الذي كتبه قبل استقلال الهند (١٩٤٧م) بسنوات أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان أقوى كثيراً من مجرد حركة تمرد عسكري وانتشر بسرعة واتخذ شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند وبالإجمال فإنه يمكن القول أن فشل ثورة ١٨٥٧م لا يعني أنها تمرد أو فتنة ضيقة ولا يعني انتفاء صفة الثورة فيها لأ ن هذه الثورة انطلقت من بين الجنود وهم ينتمون إلى نسيج المجتمع الهندي وليسوا أجانب بالإضافة إلى هذا أن حركتهم لم تقتصر عليهم حتى يمكن أن نقول أنها انقلاب ولكنها امتدت إلى معظم مناطق الهند ومن ثم فإن اشتراك غالبية الشعب الهندي في النضال المسلح ضد مستعمر غاص ب

مُبتز جاء إلى البلاد حاملاً بندقيته وسلاحه على كتفه ومزوداً بالمدافع من أجل أن يبتز ثروات البلاد، أقول أن اشتراك غالبية طوائف الشعب في مقاومة المستعمر قد أضفى طابع الثورة على ما حدث عام ١٨٥٧م رغم فشلها، أو حتى على الأقل فإنه إذا لم يكن ما حدث في حد ذاته هو حرب من أجل الاستقلال، فإنه كان ملهماً ودليلاً ومرشداً للهنود للعمل من أجل الاستقلال فيما بعد.

- على أية حال فإن ثورة عام ١٨٥٧م قد فشلت نتيجة عوامل كثيرة منها أنها لم توهب المثالية ولا التنظيم ولا القوة اللازمة لبناء دولة تتسلم الأمور من البريطانيين وتحاف ظ عليها ولها القيادة.
- والواقع أنه كان من بين أسباب فشل ثورة ١٨٥٧م هو افتقار هذه الثورة إلى اشتراك الطبقة المثقفة من الجنود وعزوفها عن التفاعل والتعاطف مع الثوار، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الطبقة المثقفة من هذه الثورة موقفاً معارضاً مما أفقد الثورة الخل فية الثقافية والعقل المفكر للثورات دائماً.
- كان سبب عزوف فئة المثقفين الهنود عن الاشتراك في الثورة يعود إلى قرار جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في نظام التعليم الهندي، منذ ١٨٣٥م فقد شجع الإنجليز استخدام اللغة الإنجليزية كواسطة لنشر الثقافة الأوروبية، وقد حقق هذا القرار أثاراً بعيدة المدى في الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي، فقد كانت النتيجة الأولى بطبيعة الحال هي اتساع الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين الطبقات الصغيرة المثقفة ثقافة إنجليزية والجموع الفقيرة التي لم تحصل على أي قسط من التعليم أو المثقفة ثقافة وطنية، كذلك اتسعت الهوة الفاصلة بين الطبقات الهندوسية المتوسطة والطبقات الهندوسية الراقية التي ظلت تحافظ على ثقافتها التقليدية وبين المسلمين من الهنود الذين ابتعدوا كلية عن التعليم الغربي. ويعني ذلك أنه كان من الطبيعي أن هذه الفئة المثقفة كانت في غالبيتها موالية ومنتمية لإنجلترا لأنهم يعملون موظفين عند الإنجليز وبمعنى أدق كانت الفئة المثقفة الهندية هندية دما ولوناً وإنجليزية ذوقاً ورأياً وخلقاً وثقافة وحليفة مخلصة للإنجليز.
- وعلى الجانب الآخر كان من أحد أهم عوامل فشل ثورة ١٨٥٧م، هو افتقار الثورة إلى الزعيم والقائد القادر على قيادة السفينة بحنكة وروية وتدبير في مثل هذه الظروف، فلم يكن يتوفر لهذه الثورة القائد الملهم الذي يستطيع أن يجمع العناصر المتفرقة حوله ويجعل منها قوة قادرة ذات سياسة محددة وخطة واضحة، وكانت القيادات التي ظهرت أثناء هذه الثورة مث ل "تانا سهاب وبهادور شاة " هي قيادات محلية لمناطق فقط

وبالإجمال فإن افتقار الثورة إلى القيادة القوية القادرة وتوفر القيادة عند الإنجليز كان من عوامل فشل الثورة.

- وعلى الجانب الثالث فإن عدم توفر وحدة الهدف بين الهندوس والمسلمين كان من عوامل فشل هذه الثورة ور بما كان هناك اتفاق بينهما على طرد الإنجليز من البلاد ولكن اختلفوا في الأهداف بعد طرد الإنجليز فبينما كان المسلمون يحاولون استرداد قوة الدولة المغولية، كان الهندوس يعملون على استعادة نفوذهم وبطبيعة الحال فإن سياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها الشركة لتوقع الفرقة والتشرذم والاختلاف بينهما فتغذت مشاعر المسلمين والهندوس بالغيرة والأحقاد والتنافس السياسي بينهما وكان هذا سبب انقسام الثوار في كل مكان، ومن ثم فإن الثورة لم يتوفر لها وحدة الهدف النهائي ولا المثل الأعلى.
- وأخيراً فإن الثورة كان يغلب عليها طابع المحلية ول م تكن شاملة في أغلب أوقاتها ولم تكن تحسب من أجل إدارتها ، ولم تنطلق في ساعة صفر واحدة كي تربك الإنجليز ولكنها كانت عبارة عن انفجارات متفرقة لا رابط بينها ولا خطة تجمعها ولم تشترك بعض المناطق فيها، بالإضافة إلى اختلاف قادة الثورة في الأقاليم على التكتيك والأسلوب، بالإضافة إلى ضعف تسليح الثوار في مقابل قوة تسليح الإنجليز وتصميمهم على استرداد هيبتهم وقيادتهم الموحدة من قبل الحاكم العام اللورد كاننج، واستغلالهم لفرقة الثوار الهنود واختلافهم وعدم تنسيقهم وعدم تلاحم بعض حكام الأقاليم مع الثوار وعلى هذا فشلت الثور ة التي انطلقت من الهند ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م لتضع لبنة وبذرة وأساس للحركة الوطنية الهندية التي سيقع على أكتافها تحرير الهند عام ١٩٤٧م بعد ذلك.
- والواقع أنه على الرغم من فشل تلك الثورة، إلا أنها تركت آثاراً بالغة الأهمية على المجتمع الهندي وعلى تحديد العلاقة بين الهنود والإنجليز وعلى إثراء الحركة الوطنية في الهند.
- فعلى الجانب فقد ارتأت الحكومة البريطانية في لندن أنه قد آن الأوان لأن تحل محل شركة الهند الشرقية البريطانية في حكم أعظم دره في التاج البريطاني حكماً مباشراً من أجل الحفاظ على مصالح الإمبراطورية الهريطانية في الهند من ناحية الحجم والأهمية وضخامة الموارد وموقعها الجغرافي، وعلى هذا فقد اقتضى الأمر إلغاء حكم شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٩٥٨م وبالتبعية إلغاء سياسة الضم التي اتبعها دلهوزي من أجل تلافي أسباب الثورة.

- ومع إلغاء حكم شركة الهند الشرقية وإحلال الحكم البريطاني المباشر محلها، تضمنت هذه التغييرات ضرورة إصدار قانون إقامة حكومة أفضل في الهند حاز التصديق الملكي في الثاني من أغسطس عام ١٨٥٨م، فأصبحت الهند تحكم من قبل البرلمان الإنجليزي مباشرة ذلك البرلمان الذي ألقى المسئولية على وزير بريطاني لشؤون الهند وعلى نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي يساعده مجس استشاري مكون من خمسة عشر عضواًن وعلى هذا تحولت إلى التاج البريطاني جميع سلطات الشركة وخضعت لها جميع قواتها المسلحة.
- وعلى الجانب الآخر فقد كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م انتهاء امبراطورية المغول يوم نفي عن البلاد آخر الأباطرة المغول التي استمر بقاؤها من الناحية النظرية حتى وفاة آخر الأباطرة باهادور شاه عام ١٨٦٢م كانت خيالاً لظل باهت، وعلى الرغم من سماح الإنجليز لحلفاء أكبر وأورانجزيب بالاحتفاظ بلقب إمبراطور، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد قر رت أنه بعد وفاة باهادور شاه الثاني فإنها لن تعترف بلقب إمبراطور المغول.
- وفي ذات الوقت وبعد حوالي عشرين عاماً تم الاعتراف وسط مظاهر الحماسة البالغة بنوع آخر من الألقاب الإمبراطورية حينما قرر قانون الألقاب الملكية الصادر عام ١٨٧٦م تنصيب الملكة فيكتوريا "إمبراطورة للهند " كذلك ونجم عن إخماد الثورة وتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند بعد القضاء على إمبراطورية المغول عدم ظهور أي تحد لسلطة الإنجليز في الهند وتقوية السلطة السياسية البريطانية في الهند وزيادة التغلغل الأوربي.
- على أية حال فإنه كان من بين نتائ ج ثورة ١٨٥٧م الإكثار من الجنود الأوروبيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت السيطرة الإنجليزية حتى لا تتكرر الثورة مرة أخرى، فقد احتاط البريطانيون بعد إلغاء حكم الشركة بألا تكون نسبة الجنود والضباط الإنجليز في الجيش الهندي البريطاني قليلة بشكل يجعل في الإمكان اندلاع ثورة هائلة أخرى.
- فقد كانت شئون الدفاع عن الهند بعد انتهاء ثورة ١٨٥٧م تحت قيادة قائد عام يعين من إنجلترا مباشرة وكانت القوات تتكون من جند من الهنود الذين لم يكن يتولى رتب الضباط بينهم إلا الأوروبيون فقط، وكانت هذه القوة تعزز بحصة معينة من الجند البريطانيون يرابطون بالهند ويعني ذلك أن الجيش الهندي العظيم الذي ذاع صيت بسالته في القتال في أرجاء القارات الثلاث والذي كان وسيلة لتثبيت سلطة بريطانيا في

الشرق –أقول– أن هذا الجيش كان هندياً في جنده ورجاله ولكنه كان تحت قيادة الضباط الإنجليز روحاً ودماً ولحماً.

- والواقع أنه بعد تجربة ثورة ١٨٥٧م، راحت الحكومة البريطانية تتخذ كافة الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حدوث أي مساس بمشاعر الجنود الهنود في المسائل الدينية وهذا يفسر امتناع حكومة الهند الإنجليزية عن تقديم أي تشجيع أو دعم لدعاية البعثات التنصيرية، بل راحت تزود الجيش الهندي برجال دين لكل فريق منهم سواء كانوا هندوك أو سيخ أو حتى مسلمين.
- وعلى الجانب الآخر راحت السلطات البريطانية تدقق وتتحقق من أن تجند في جيشها شرائح معينة من الهنود لا تنتقل إليهم عدوى الأفكار السياسية، وعلى هذا صار من الضروري قصر التجنيد على جماعات محددة راحت السلطات البريطانية تسترضيهم وتتملقهم وترضي مزاجهم على الدوام من أجل الحفاظ على ولائهم وانتمائهم لبريطانيا.
- كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م أيضاً العمل على "تهنيد" الإدارة، بضم الهنود إلى الوظائف الإدارية ومحاولة الدمج بين الموظفين الهنو د والموظفين البريطانيين، حتى لا تحدث الفرقة التي أدت إلى الثورة، ولذا فقد تم صدور قانون المجالس الهندية عام ١٨٦١م الذي أفسح المجال لإشراك الهنود في إدارة بلادهم.
- والواقع أن مسألة تهنيد الإدارة في الهند تحتاج إلى وقفة لإعادة النظر.
- فعلى الجانب الأول فإن الهنود في الإدارة لم تكن نسبهم كبيرة حتى عام ١٩١٩م ولم تزداد نسبتهم إلا بعد هذا التاريخ ولم يكن هناك حتى بعد صدور قانون المجالس الهندية ١٨٦١م إلا أفراداً قلائل تعد على الأصابع في إدارة البلاط فقد أسفر هذا القانون عن دخو ل ثلاثة موظفين فقط من الهنود في الإدارة وتزايد عددهم بعد ذلك على استحياء وبشكل بسيط حتى انتهت الحرب العالمية الأولى.
- وعلى الجانب الآخر فقد كانت حكومة الهند الإنجليزية حريصة كل الحرص على ألا يعمل الهنود في المناصب الكبرى واقتصر عملهم على المناصب البسيطة وت م استبعادهم من مناصب التخطيط السياسي.
- ومن جهة أخرى فقد حرصوا على إبعاد المسلمين الهنود عن الوظائف التي تتطلب ثقة ومسئولية لأنهم لم ينسوا اتجاهات المسلمين الواضحة في معاداتهم وعدم التعاون معهم فضلاً عن اعتقادهم بأن ثورة ١٨٥٧م قامت على أكتاف المسلمين بشكل لا يتناسب مع عددهم، ويبدو أنه كان من بين أهداف استبعاد المسلمين من الوظائف

أيضاً هو العمل على استحالة الهندوس وإحداث الفرقة والتشرذم والانقسام بين الهندوس والمسلمين لتغذية الصراع والنزاع وبث سموم الحقد والكراهية بينهما إتباعاً لمبدأ فرّق تسُد.

- وعلى الجانب الرابع فإن الحصول على وظيفة مدنية في الإدارة الهندية كان يتطلب التقدم لمسابقات حرة وامتحانات تتم في جامعتي أوكسفورد وكمبردج وذلك ضماناً للتدقيق والتحقيق في اختيار الموظفين المدنيين وضماناً لولائهم، وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء الهنود الذين دخلوا سلك الوظائف المدنية كانوا مجرد مرؤوسين وتابعين لرؤسائهم من البيض، قد ظلت هذه الهيمنة والضبط فترة طويلة في يد الموظفين الإنجليز دون غيرهم.
- **أسلوب ونمط الحكم الإنجليزي في الهند منذ ١٨٥٨م حتى عام ١٩٤٧م:**
- كانت الهند منذ فشل ثورة الهنود عام ١٨٥٧م بالاسم وبالفعل مستعمرة بريطان ية تحكم لمصلحة الشعب الإنجليزي قبل كل شيء ونظراً لأهمية هذه المستعمرة لإنجلترا راح البريطانيون خلال حكمهم المباشر للهند الذي استمر تسعين عاماً يضعون نظاماً إدارياً فعالاً كما أشرنا قبل ذلك، وقد وضعت السلطة الحاكمة في الهند بعد ١٨٥٨م في يد البرلمان الإنجليز ي الذي كان يشرف على حكومة الهند ويديرها ويهيمن عليها بوساطة وزير مسئول يسمى وزير مستعمرات الهند في الوزارة البريطانية هذا الوزير كان يحكم من "وستمنستر" في لندن عن طريق نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي كانت ويفته مقيدة تقييداً دقيقاً من قبل الوزير، ولم يكن هذا الحاكم العام إلا مرؤوساً وتابعاً لوزير الهند، وعلى الرغم من أن صوته له وزن بطبيعة الحال إلا أن رأيه لا يمكن اعتباره قاطعاً.
- وكان نائب الملك أو الحاكم العام في الهند يحكم من خلال مجلس يتكون من خمسة عشر عضواً وهو مجلس له وزنه بالضرورة ولكن رأيه كان في غالب الأحوال استشارياً ولم يكن ملزماً لنائب الملك.
- وفي حقيقة الأمر فإن حكومة الهند لم تكن إلا فرعاً من فروع الحكومة المركزية في لندن وخاضعة لها خضوعاً تاماً، فقد كانت حكومة الهند حتى عام ١٩٤٦م عميلاً وتابعاً للوزارة البريطانية في لندن وأداة في يده ا بكل ما للكلمة من معان، وذلك لأن القرارات الهامة لم يكن ينبغي أن يرجع فيها إلى لندن فقط بل كانت هذه القرارات تتخذ بالفعل في لندن أو على الأقل ينبغي الحصول على موافقة وزير الهند القاطن في لندن، وكانت عقود تعيين كبار الموظفين بالهند من اختصاص الوزير نفسه، و كان من

حق موظفي الخدمة المعينين بعقود الحق في تقديم الشكوى إلى وزير الهند، هذا بالإضافة إلى تقييد سلطة نائب الملك في الهند من قبل الوزير كما ذكرنا آنفاً.

- على أية حال فقد تم تقسيم الهند البريطانية إلى مقاطعات وولايات وتم تقسيم كل ولاية إلى مديريات وقسمت كل مديرية إلى مراكز وقسمت المراكز إلى نقط من أجل إحكام السيطرة على البلاد.
- راحت الإدارة البريطانية تنشر مجموعة كبير من القوانين وأنشأت من أجل تنفيذ هذه القوانين جهاز قضائي يقع على عاتقه المحاكم العليا المختلفة وكذا يمن الاستئناف لدى مجلس الملك الخاص، وأدخ ل في البلاد نظام موحد من الضرائب، وخطط لتحسين الري، وإنشاء شبكة من الطرق والسكك الحديدية، والبرق . كان الغرض الأساسي منها هي النواحي الاستراتيجية والعسكرية وتسهيل حكم الإنجليز للبلاد وسهولة القضاء على أي ثورات أو قلاقل.
- ولما كان كل تفكير بريطانيا منحصر في ضرورة استمرارها إلى الأبد في الهند، فإن البريطانيين وجدوا أن أضل طريق لتحقيق هذا الهدف هو استخدام أعداد متزايدة من الهنود في الإدارة وتنازلهم عن بعض الامتيازات شكل يمهد لحكم ذاتي في الهند.
- وعلى هذا الأساس تم إهدار قانون المجالس الهندية عام ١٨٦١م الذي قرر مبدأ دخول أعضاء غير موظفين من الهنود في مجلس نائب الملك للقيام بأغراض تشريعية، أي من هذا القانون قد وسع من عضوية مجلس الحاكم العام (نائب الملك) ومجلس حاكم كل مركز (أو مأمور المركز) لأغراض تتعلق بالتشريع.
- والواقع أنه على الرغم من أنه كانت للحاكم العام سلطة الاعتراض على أي إجراءات يقترحها المجلس في شكله الجديد بعد صدور القانون، وعلى الرغم من أن هذا المجلس التشريعي لم تكن له سلطات مستقلة إلا أنه لا ينبغي على الإطلاق أن نغفل أهميته ودلالته الواسعة على المدى البعيد، فبعد عام واحد من إصدار قانون ١٨٦١م تم تعيين ثلاثة من الجنود في المجلس التشريعي أعضاء غير رسميين (أي أنهم لم يكونوا موظفين مدنيين) وكانوا بذلك أول ثلاثة هنود يعملون في المجالس العليا بحكومة الهند.
- ودلالة ذلك على المدى البعيد هي أن خطوات الحكم الذاتي هذه وإشراك هنود غير موظفين في المجالس التشريعية ساع د على إعداد الهنود لتولي المسئولية السياسية الكاملة في عام ١٩٤٧م.

- على أية حال فإنه نتيجة مظاهر عدم الرضا من جانب المؤتمر القومي الهندي والمتحدثين الأحرار في الهند عن عمل المجالس التشريعية بمقتضى قانون ١٨٦١م، تم إصدار قانون المجالس الهندية عام ١٨٩٢م الذي نص على أن يكون تعيين الأعضاء غير الحكوميين في المجالس التشريعية بناء على توصيات غرفة كلكتا التجارية وتوصيات الأعضاء غير الحكوميين في المجالس التشريعية في المراكز الهامة في الهند مثل مدراس – والبنغال وبومباي والمناطق الشمالية الغربية، وتكمن الأهمية الكبرى للتغيير الذي أحدثه قانون المجالس الهندية ١٨٩٢م في الاعتراف بمبدأ الانتخاب غير المباشر للتمثيل في المجالس التشريعية، كما أضاف القانون أيضاً سلطات جديدة إلى المجالس التشريعية، فقد أعطيت المجالس التشريعية بناء على هذا القانون حق مناقشة الميزانية وتوجيه الأسئلة في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة.
- ولقد راح قانون المجالس الهندية الصادر في عام ١٩٠٩م بشكل كبير من عضوية ووظائف المجالس التشريعية في الهند فقد جعلت الأغلبية في المجلس التشريعي من الأعضاء غير الموظفين وتقرر أن ينتخب منهم ٢٧ عضواً منهم من تنتخبه دوائر انتخابية خاصة مثل أصحاب الملاك والغرف التجارية ومنهم من تنتخبه الهيئات التشريعية بالولايات، وقضت الإصلاحات أيضاً أن يكون بمجالس الوزراء المركزية والإقليمية أعضاء من الهنود لأول مرة والواقع أن هذا القانون وهذه الإصلاحات تعمد إدخال المبدأ الخبيث وهو مبدأ الطائف ية التي دخلت لأول مرة في الحياة السياسية الرسمية في الهند، ذلك المبدأ هو عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين وفصلهم عن جمهرة الناخبين الهندوس وغيرهم وهي مقدمة لنظرية وجود شعبين في البلاد وليس شعباً واحداً وهي نظرية مغرضة وخبيثة أدت في نهاية الأمر إلى إنشاء دولة الباكستان منفصلة عن الهند وقد أكدت الوثائق على أن هذا الفصل كان مقصوداً ومتعمداً لأغراض خبيثة من قبل الإنجليز.
- كان عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين من وجهة نظر الحاكم البريطاني العام في الهند اللورد "منتو" هو ضمان استمرار وجود السلطان البريطاني بالهند أمل طويل.
- وفي حقيقة الأمر فإن سياسة "فرّق تسُد " بين المسلمين والهندوس لم تكن سياسة جيدة بمقتضى قانون ١٩٠٩ وصل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين ولم تكن مخترعة ولا مبتكرة أو وليدة هذا القانون وإنما كانت هي سياسة الإنجليز منذ أن جاءوا إلى تلك البلاد وعلى ذلك فإن الجديد فقط في هذا القانون هو الاعتراف الرسمي به وأنه كان عاملاً إضافياً من عوامل الانقسام في الحياة السياسية في الهند، تعودت عليه السلطات

البريطانية بعد سنة ١٩٠٩م وعلى أية حال فإنه على الرغم من العيوب التي شابت هذه القوانين والقوانين التي صدرت بعده ا إلا أن الشيء المؤكد هو أن هذه القوانين مثلت بداية نظام برلماني في الهند وكانت علامة مميزة في طريق إنشاء حكومة برلمانية فيما بعد وهذا بطبيعة الحال لم يكن من بنات تفكير الساسة الإنجليز وليس من بين خططهم على الإطلاق ولكن الرغبة الخبيثة وضع سياسة محكمة لاستم رار وجودهم في الهند هو الذي أدى إلى هذه النتيجة بشكل غير مباشر وغير مقصود تماماً.

- **الاستغلال الاقتصادي والاحتلال:**
- وفي أثناء فترة الاحتلال الإنجليزي للهند كانت بريطانيا تتصرف في اقتصاد الهند تصرف المالك في ملكه، فقد كانت الهند سوقاً احتكارياً لبريطانيا طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعلى الرغم من نهوض صناعة المنسوجات الهندية إلا أن صناعة القطن الإنجليزية وخاصة من لانكشير راحت تحتكر السوق الهندي وتعمل على إزاحة الصناعات الوطنية، فقد راحت السلطات البريطانية تفرض على الصناعة المحلية ضرائب لحرمانها م ن أثر وقاية تعريفة الحماية الجمركية الصغيرة التي كانت تفرض على البضائع الأجنبية وبهذا استطاعت السلطة البريطانية في الهند ضرب الصناعة الوطنية في الصميم، كما أن استيراد المنسوجات الآلية والغزل الآلي سدد ضربة قاصمة إلى الغزل والنسيج اليدوي الذي كانت تعتمد علي ه نساء الهند وحتى أطفالهم ورجالهم في كسب مورد رزقهم.
- وعلى الجانب الآخر دخل رأس المال البريطاني لتمويل المزارع الكبرى للشاي والمطاط والبن والأفيون وغيرها، وكان نظام المزارعين يجعل العامل الهندي ألعوبة في يد مالك المزرعة الكبيرة وتحت رحمته، وكانت جرائم القتل التي يرتكبها مديرو المزارع الكبرى لا يقع تحت طائلة القانون ولا يقام عليه جزاء حتى ولو كانت جرائم قتل، كما أن الجاليات الأوروبية الصغيرة هي التي تتولى السلطة داخل تلك المزارع.
- ولقد سهل اللورد كاننج على الأوروبيين اقتناء الأرض وامتلاكها تشجيعاً لهم، ومن ثم فقد راح يصدر قانون لائحة الأراضي البور، والذي بمقتضاه خولت مناطق واسعة من أراضي التلال للأوروبيين من أجل ترغيبهم في الاستقرار بمناخ أكثر اعتدالاً وإنشاء مزارع هائلة.
- ولقد راح الأوروبيون يأسسون في هذه المزارع نظاماً إقطاعياً لامتلاك الأرض، وكانوا عصابة لا تقيم للقانون وزناً فطبائعهم سيئة يعاملون الفلاحين الهنود بقسوة

وفظاظة وفظاعة وسخرة شديدة ويتعاملون بالربا مع الهنود، ويقدمون الأموال للزراع الهنود من أجل إيقاعهم تحت هيمنتهم وسيطرتهم، ويصبح الفلاح الهندي نتيجة لذلك عبداً وقناً زليلاً مستغلاً استغلالاً مجرداً من كل رحمة لمصلحة رأس المال البريطاني.

- ولقد وكل إنشاء السكك الحديدية بالهند إلى الشركات البريطانية مع ضمانات بالحصول على فائدة رأس المال، وبرزت الوصاية الاحتكارية على إنتاج الهند من الحاصلات الزراعية في بيت الحبوب، بينما كانت البلاد تمر بمجاعة كبرى.
- وفي حقيقة الأمر فإن الاحتكار البريطاني شمل معظم مجالات الاقتصاد الهندي والمشروعات الاقتصادية؛ وذلك لأن الأمر لم يقتصر على احتكار السكك الحديدية والمزارع الكبرى، بل كانت تقوم أيضاً على أشغال السفن والبنوك والتأمين والتحكم في التجارة داخل البلاد بواسطة أجهزة التوزيع.
- والواقع أن أصحاب رؤوس الأموال من الهنود أدركوا أن فرصة الاستقلال أمامهم ضئيلة، فكيفوا أنفسهم حتى أصبحوا وكلاء لدور الأعمال الإنجليزية، وظلت رؤوس الأموال الوطنية بعيدة عن ميدان الاستثمار وبخاصة في ميدان الصناعة والزراعة، ومن ثم كانت صناعة الجوت والشاي والفحم والشحن، كلها من مظاهر النشاط البريطاني الرأسمالي ولكن هذا الوضع تغير في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، بعد أن حصلت الهند عام ١٩١٩م على حقها في حماية صناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية، وقد تم استخدام هذا الحق في حماية الصناعات ال ناشئة مثل: الحديد والصلب، والورق، والكبريت، وكذلك الصناعات القديمة مثل : صناعة النسيج والسكر، ومن هنا راحت الحكومة تقدم القروض والإعانات للصناعة الوطنية وراحت تفرض رسوم جمركية عالية على الواردات الأجنبية.
- وفي حقيقة الأمر فإنه قبل أن يفكر الإنجليز في إنشاء صناعات في الهند لحسابهم ظلت الهند طوال القرن التاسع عشر على رأس القائمة في تزويد الصناعات البريطانية في بريطانيا نفسها بالمواد الخام مثل الجوت الخام وغيره، وبعد ذلك بدأوا يفكرون في استغلال المواد الخام في الهند ورخص الأيدي العاملة الهندية وعدم وجود أية قوا نين لتحسين أحوال العمل والعمال من أجل إقامة الصناعة واحتكارها في الهند والحصول منها على أرباح عظيمة.
- والواقع أن الهند كانت تزداد مع مرور الأيام مقراً وتدهوراً نتيجة لاستنزاف الثروة من البلاد، فقد كان الإنجليز يفرضون على الهند أن تدفع ظلماً دفعات مالية وظل رأس

المال البريطاني أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر يستغل موارد الهند دون منافس ويستدر مكاسب هائلة ضخمة.

- وعلى أية حال فإن سياسة الهند الاقتصادية ظلت ترسم في لندن حتى عام ١٩٢١م، ثم تحولت تدريجياً لتصبح في أيدي الهنود بعد أن تم تعديل الدستور وكانت ظروف انجلترا والهند والعالم أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى هي التي أجبرت بريطانيا على ذلك وعلى هذا تم إنشاء المعهد الإمبراطوري للصناعة والتجارة في الهند عام ١٩٠٥م وتم تقديم الإعانة للصناعات المحلية ورفع الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية الداخلة إلى الهند وتم تأسيس صناعات وطنية برؤوس أموال هندية.
- وحينما تنبهت إنجلترا إلى خطورة هذا الوضع عليها راحت تنفق فقط على نشر التعليم الصناعي وترك التنفيذ العملي للمشروعات والإنفاق عليه للأفراد، ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى نبهت انجلترا إلى ضرورة الاهتمام بالصناعا ت الهندية الوطنية فراحت مرة أخرى تقدم المساعدة الفنية والمالية للمشروعات الهندية المرجو من ورائها النفع وأصبحت الصناعة على هذا الأساس تحت الإشراف الهندي المباشر.
- على أية حال فإن ظروف الاستغلال الاقتصادي للهند طوال فترة القرن التاسع عشر ترتبط أيضاً بالمشاكل الاجتماعية، والتفرقة العنصرية التي اتبعها الإنجليز مع الهنود، فقد كان كل أوروبي في الهند يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه متفوق عنصرياً وأنه عنصر سيد، فقد سرى الاعتقاد الذي يعتز به كل إنجليزي في الهند من أعلاهم منصباً إلى أدناهم مرتبة بأنهم ينتمون إلى جنس خلق لكي يحكم ويتحكم ويخضع الشعوب الأخرى، وقد استوى في ذلك نائب الملك في الهند والمندوب السامي في إحدى الأقاليم مع الصحفي ومساعد الزارع في كوخه.
- ظل هذا الاعتقاد شائعاً حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، ومهما بلغ شأن الوطني الهندي من التعليم والذكاء ومهما أظهر من ضروب الشجاعة فإنه لا يمكن أن يتساوى مع الضابط والموظف البريطاني.
- كانت هذه النزعة العنصرية الصريحة منتشرة بين جميع طبقات الموظفين، وكانت هي الصفة المميزة للحكم البريطاني إبان القرن التاسع عشر، وكانت آثارها واسعة الانتشار، فلم يكن بوسع أي جندي في الجيش أن يحصل على براءة ضابط من الملك مهما كانت شجاعته وجسارته، أما الوظائف المدنية فمع أن الهنود كان مسموحاً لهم دخولها عن طريق امتحانات مسابقة عامة في لندن لضمان الولاء، إلا أن أحداً منهم لم

يكن يعين في وظيفة فوق مرتبة معينة ولابد أن تكون هذه الوظيفة ثانوية و تابعة لرئيس إنجليزي.

- كانت الحياة الاجتماعية في الهند قائمة على أساس الاعتزال بين الهنود والإنجليز فلم يكن من حق الهنود ارتياد الفنادق والأندية وبعض الحدائق العامة.
- **تطور الحركة الوطنية في الهند:**
- اتصف الاستعمار الإنجليزي في الهند بمجموعتين متناقضتين من الملامح والسمات، ففي بعض النواحي اتسم بصفة ثورية وفي نواح أخرى كان يتسم بالرجعية وكان الحساب الختامي لتلك الحالتين هو نمو الروح الوطنية والنضال من أجل الاستقلال.
- ففي حين كان البريطانيون يعززون سلطت هم وسيطرتهم على الهند كانوا أيضاً يضعون دونما قصد أسس استقلال الهند وتضامناً ووحدة وطنية قوية، فقد ساهم البريطانيون في تدريب أجيال من الإداريين ذوي الكفاءة باستخدامهم أعداداً متزايدة من الهنود في خدمة الحكومة وساهموا في تكوين طبقة من المثقفين والمفكرين اله نود، كما ساهموا في تكوين الطبقة الوسطى في المجتمع الهندي ومن ثم فقد تولت الطبقة المتوسطة المتعلمة قيادة الحركة الوطنية من أجل استقلال الهند.
- وربما هذا يفسر لماذا كانت منطقة البنغال هي المركز الرئيسي للحركة الوطنية وبؤرة المعارضة للحكم البريطاني ..فقد كانت الحركة التعليمية في منطقة البنغال متقدمة، كما أن بها شريحة كبيرة من المثقفين جمعت بين عناصر الثقافة الشرقية وعناصر الثقافة الغربية، وراحوا يكونون لأنفسهم رأياً خاصاً في شئون بلادهم مؤداه أن خلاص البلاد يكمن في طرد المستعمر.
- ولقد استطاع الوطنيون أن يحصلوا على كثير من الحقوق وكان نتاج ضعفهم صدور قانون المطبوعات عام ١٨٧٣م وكتابة الصحف باللغات الهندية، وقد استطاعوا من خلال هذه الصحف توعية الشعب بحقوقه وحثه على مقاومة الظلم الواقع عليه وحينما صدر قانون الرقابة على المطبوعات عام ١٨٩٨م الذي حد من حرية الصحافة، بد أت الطبقة المثقفة تنشط للحفاظ على حقوقها ومقاومة الظلم الاجتماعي الواقع على أبناء وطنهم، وراحوا يؤسسون الجمعيات والمنظمات والتيارات السياسية المختلة في شتى أنحاء البلاد.
- على أية حال فإنه من بين سمات الحكم البريطاني في البلاد التي ساهمت في نمو الحركة الوطنية هو أن البريطانيين كانوا ضحايا نوع من ركب العظمة والتعصب

العنصري والشعور بأنهم هم العنصر السيد وأن الهنود من عناصر العبيد، وكان رد الفعل الطبيعي لدى الهنود على مركب العظمة البريطاني هو مزيج من مركبات النقص وتقليد حكامهم ومقاومة الحكم الأجنبي وانتعاش الأفـكار الهندوكية والإسلامية وانتشار حركات سرية متعددة وتصميم على أن يتولوا بأنفسهم تقرير مستقبلهم.

- والواقع أن جذور الحركة الوطنية الهندية ضد المستعمر البريطاني تعود إلى انفجار ثورة ١٨٥٧م والتي كانت وميضاً وشعاعاً أضاء الطريق أمام الهنود، وكانت بداية وطنية متواضعة سرعان ما اتسعت حتى اكتملت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.
- كانت ثورة ١٨٥٧م هي نقطة بداية الحركة الوطنية التي راحت تنتعش بعدها، وبدأت الجمعيات الوطنية تنتشر هنا وهناك، وبدأت كل منها تضع لنفسها برنامجاً إصلاحياً وطنياً ولم تعد قيادة الحركة الوطنية قصراً على الجنود الهنود الذين قادوا الثورة ١٨٥٧م، وذلك لأنه مع إحكام السيطرة عليهم من قبل الضباط الإنجليز، راحت قيادة الحركة الوطنية تنتقل من أيدي الجنود الهنود على طبقة المثقفين والمتعلمين في المجتمع الهندي.
- كانت الحركة الوطنية الهندية حركة سياسية ذات م ظاهر اقتصادية واجتماعية ودينية، كما كانت في جوهرها وليدة الحكم الأجنبي ورد فعل له، وكانت هذه الحركة في بدايتها حركة اجتماع ومؤتمر ولكنها أصبحت في النهاية حركة ثورية وكان ينقصها قبل عام ١٨٨٥م التنظيم والتركيز الفعال إلا أنه بعد ذلك التاريخ أصبح حزب المؤتمر الهندي رأس الحركة الوطنية.
- على أية حال فقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر نشأة وظهور حزب المؤتمر الوطني الهندي في عهد اللورد "دفرن" فقد كان "ألان اكتفيان هيوم " مهتماً بتطويرالهند، وراح في عام ١٨٨٤م يقوم بتكوين الاتحاد الوطني الهندي وأسس له فروعاً في كل المدن الهندية، وقابل اللورد "دفرن" عام ١٨٨٥م ووضع أمامه الهدف من حركته وهو أنه من خلال هذا الاتحاد الوطني يمكن الوقوف على وجهة نظر الرأي العام الهندي وطريقة تفكيره حتى يتسنى التعامل معه واقتنع اللورد "دفرن" بضرورة احتضان الحركة من أجل مصلحة بريطانيا ، وتم اجتماع المؤتمر الهندي لأول مرة في يناير ١٨٨٥م والي راح فيه "هيوم" يرجو فيه أن يضم المؤتمر كل المهتمين بالحركة الوطنية وأعلن رئيس المؤتمر، أن المؤتمر سيعمل على تطوير الرأي العام الهندي بالتوعية السياسية وسيعمل على تأصيل العمل السياسي الهندي وترسيخه وسيعمل على

تجميع كل المهتمين بالحركة الوطنية وإزالة كافة الصعوبات التي تواجه الحركة الوطنية.

- والواقع أن الزعماء الأول لحزب المؤتمر كانوا من المعتدلين المعتنقين لتقاليد مبادئ الحرية الغربية وكانوا يفضلون استمرار الحكم البريطاني وركزوا على ضرورة اشتراك الهنود في حياة بلادهم السياسية ولكن مع حلول القرن العشرين انقسمت قيادة حزب المؤتمر بين المعتدلين وبين جماعة الثوريين الذين تزايدت نفوذهم وتعالت صيحاتهم بالنقد الحاد للحكم البريطاني وكانوا أكثر نشاطاً وحيوية وأكثر حماسة في طالبهم التي انحصرت في ضرورة رحيل المستعمر من البلاد.
- وفي حقيقة الأمر فإن السياسة التي اتبعتها السلطات البريطانية مثل تقسيم البنغال هي التي أدت إلى ظهور الجماعة الثورية داخل حزب المؤتمر ووسعت حدة الخلاف بين المعتدلين والثوريين، فازداد النقد الموجه إلى البريطانيين من جانب أعضاء المؤتمر الثوريين وبدأت على هذا الأساس مرحلة عنيفة في القومية الهندية وحينما رأت السلطات البريطانية خطورة حزب المؤتمر على مستقبل الوجود البريطاني في البلاد، حاولت السلطات البريطانية أن تحد من نشاط المؤتمر وبينما كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه حزب المؤتمر تزداد حدة وعنفاً ، كانت سيطرة المعتدلين داخل الحزب تواجه تحديات خطيرة من جانب جماعة من الشبان الوطنيين الثوريين المتحمسين.
- وعلى الجانب الآخر فإنه منذ قانون المجالس الهندية عام ١٩٠٩م والذي ترتب عليه عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين إعمالاً لمبدأ فرق تسد، أخذت القومية الإسلامية تتطور منفصلة عن الحركة القومية الهندوسية، وترتب على ذلك تأسيس الرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦م التي قادت حركة كفاح قوية ضد الإنجليز في البلاد.
- على أن أهم ما يميز الحركة الوطنية الهندية وخاصة في عهد "غاندي" هو تنفيذ شعار العصيان المدني وهو عدم العنف وعدم التعاون مع المستعمر وقد أصبحت هذه الحملة ناجحة عام ١٩٢١م بالرغم من آن آلاف الهنود قد زج بهم في السجون بسبب العصيان المدني وعدم التعاون مع المحتل ورفض تنفيذ الأوامر، وبالإجمال فإنه بعد الانتصارات الباهرة في حملات عدم العنف وعدم التعاون راحت الحكومة البريط انية تقدم تنازلات حقيقية أمام مطالب الهنود،ومع التأييد الشعبي المتزايد وانتشار الوعي السياسي في الولايات الهندية وظروف الحرب العالمية الثانية والضعف الذي منيت به بريطانيا ونفوذها في آسيا ووجود قيادة قوية للحركة الوطنية استطاعت الهند في نهاية

الأمر بالفوز بـاستقلالها ولكنها انقسمت بعد استقلالها عام ١٩٤٧م إلى دولتين الهند وباكستان[١].

((١) لمزيد من التفاصيل حول موضوع حركة الاستعمار الأوربي للقارة الآسيوية "تحت ستار الدين والكشوف الجغرافية" وحول هذا الموضوع تاريخ الهند في العصر الحديث، انظر: بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، مصر، د/ رأفت غنيمي الشيخ : تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦م، تورمان بالمر: النظام السياسي في الهند ترجمة د / محمد فتح الله الخطيب، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥م وعن الكشوف الجغرافية بصفة عامة، انظر د/ شوقي الجمل تاريخ كشف أفريقيا، د/ سيد رجب حراز : عصر النهضة، د / عبد العزيز الشناوي : أوربا في مطلع العصور الحديثة، د / جلال يحيى : التاريخ الأوروبي الحديث.